وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجيلالي بونعامة –خميس مليانة–
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

مذكرة لنيل شهادة ماستر تخصص إدارة أعمال

الموضـــــــوع:

الإطار القانوني للشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي

من إعداد الطالبتين:
- عبد الوهاب أحلام
- نورة نريمان

تحـــت إشـــراف:
سواعدي جيلالي

السنة الجامعية:
2016-2015

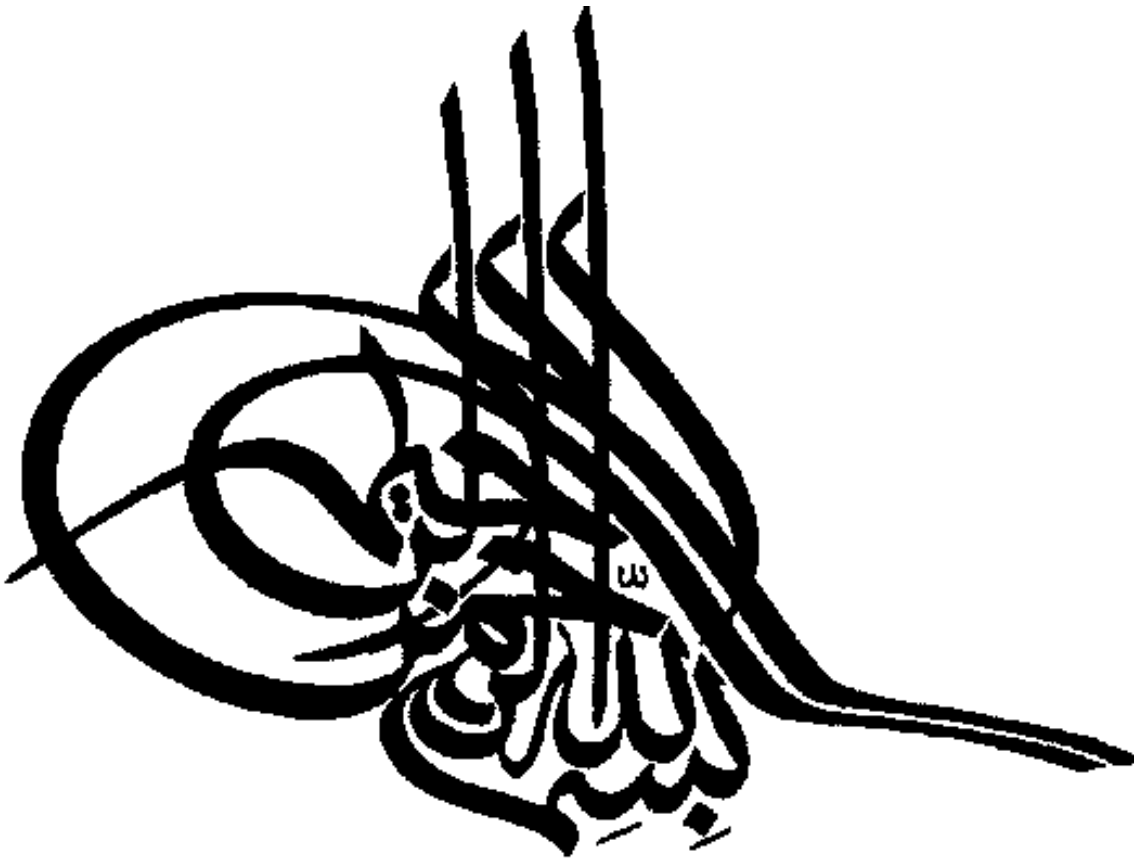
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله الذي وفقنا وأعاننا في انجاز هذا العمل

نتقدم أولا بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف

"سواعدي جيلالي"

على قبوله الإشراف على هذه المذكرة، وعلى صبره طوال فترة انجاز هذا العمل.

وكما نتوجه بالشكر الى كل أساتذة قسم الحقوق بجامعة خميس مليانة الذين ساهموا في إثراء رصيدنا المعرفي طوال مشوارنا الدراسي.

والشكر الخاص لكل الزملاء في الدفعة

دون استثناء.

إهـــداء

أهدي عملي هذا الى أعز وأغلى هدية في الوجود

والدي الكريمين على عطفهم وصبرهم ونصائحهم

وإلى أخي جمال وكل أفراد عائلتي.

إلى أختي التي لم تلدها أمي صديقتي وسندي في هذا العمل "نورة

نريمان" وجميع صديقاتي في الدفعة.

وإلى الأستاذ المشرف "سواعدي جيلالي" على قبوله الإشراف على

هذا العمل وعلى مكا قدم لي من توجيهات وعلى صبره حتى اتمام

العمل هذا.

وإلى كل من ساهم في انجاز هذا العمل من قريب أو بعيد.

أحلام

إهـــداء

يشرفني ان اهدي ثمرة هذا العمل الى والدي الكريمين على تربيتهم وتعبهم معي أرجو من الله أن يطيل عمرهما.

إلى كل من شاركني هموم الحياة، ومن تعلمت منهم قيمة وجودي في هذه الحياة وغلى إخوتي وأخواتي ليلة وإيمان وهديل ومهى ومحمد أمين وزكرياء وإلى أستاذي الكريم "سواعدي جيلالي'' ولكل أفراد العائلة دون استثناء.

ولله الحمد من قبل وبعد.

نـــريمان

خطة البحث

مقدمة

الفصل الأول: الملامح العامة لاتفاق الشراكة الأوروبية الجزائرية

المبحث الأول: المفاهيم العامة حول الشراكة والاتحاد الأوروبي

المطلب الأول: الشراكة

المطلب الثاني: نبذة عن الاتحاد الأوروبي

المبحث الثاني: اتفاق الشراكة الأوروبية الجزائرية

المطلب الأول: المسار التاريخي لتوقيع اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي

المطلب الثاني: اتفاق شراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي الدوافع والمحتوى

الفصل الثاني: واقع الشراكة الأوروبية الجزائرية

المبحث الأول: آثار اتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية والإجراءات المرافقة لنجاحها

المطلب الأول: آثار اتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية

المطب الثاني: الاجراءات المرافقة لنجاح اتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية

المبحث الثاني: تقييم الشراكة الأوروبية الجزائرية

المطلب الأول: ايجابيات الشراكة الأوروبية الجزائرية

المطلب الثاني: مشاكل الشراكة الأوروبية الجزائرية

خاتمة

قائمة المراجع

فهرس المحتويات

مقدمة

الجزائر كسائر الدول النامية تحاول إيجاد مكانا لها في ظل هذه التحولات الاقتصادية العالمية خاصة وأنها لازالت في مرحلة التحول من الاقتصاد المخطط الذي عاشت في ظله أكثر من ثلاثة عقود إلى اقتصاد السوق الذي يقوم على الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، هذا التحول جاء بعد ظهور سلبيات النظام السابق، الذي تجلى في الأزمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات والتي عصفت باقتصادها إلى حافة الهاوية، إذ كانت كل المؤشرات الاقتصادية آنذاك تشير إلى قرب حدوث كارثة، وهو ما دفع الجزائر باللجوء إلى المؤسسات المالية والنقدية الدولية قصد الحصول على مساعدات مالية وتقنية.

غير أن هذه المساعدات كانت مصحوبة بمجموعة من الاشتراطات كان على الجزائر تطبيقها والتي تمثلت في الشروع في الاصلاحات الاقتصادية التي مسّت كافة القطاعات ومنها قطاع التجارة الخارجية الذي مرّ بعدة مراحل كنت تهدف في كل مرة إلى تحريره من القيود التي كانت مفروضة عليه في ظل الاقتصاد المخطط، بحيث ظهرت عدة منظمات ساهمت إلى حد كبير في تنامي هذه الظاهرة وارساء ملامحها نجد من بينها المنظمة العالمية للتجارة التي تعتبر عنصرا فعالا من عناصر العولمة إلى جانب ظهور التكتلات الاقتصادية العملاقة أبرزها الاتحاد الأوروبي تجسّدت في اتفاقية الشراكة التي اندرجت في إطار مشروع برشلونة التي دعت إليه المجموعة الأوروبية بغرض تطوير علاقات التعاون مع الجزائر وعليه للبحث في هذا الموضوع يمكننا صياغة اشكالية الدراسة من خلال طرح التساؤل الرئيسي التالي:

هل يمكن فعلا اعتبار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وسيلة قانونية لزيادة التبادلات التجارية الجزائرية؟

وللإلمام بكل جوانب الدراسة نطرح عدة تساؤلات فرعية كالتالي:

– ما تعريف الشراكة؟

– ماهي الشراكة الأوروجزائرية؟

– ما محتوى اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي؟

– ماهي آثار اتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية؟

– هل ستتمكن الجزائر من مواجهة الآثار السلبية والاستفادة من الآثار الإيجابيـــة لعقد الشراكة؟

ومن أجل تفسير إشكالية البحث ومحاولة الإجابة عن الأســئلة المطرحـــة يمكـــن صياغة الفرضيات التالية:

1. كل تعاون وتبادل يؤدي إلى شراكة.
2. التطور والتنمية مرهون بالتعاون مع أطراف خارجية.
3. الشراكة الأوروجزائرية تخدم مصالح الاتحاد الأوروبي أكثـــر مـــن مصـــالح الجزائر.
4. المساعدات المالية والفنية المقدمة من طرف الاتحاد الأوروبي تعبر واقعيا عـــن مصالحه في المنطقة.
5. الاستفادة من الآثار الإيجابية لعقد الشراكة ومواجهة السلبية منها يتوقف علـــى استغلال الجزائر لفرص المنافسة والتحديات التي تفرضها الشراكة؟

ولقد اعتمدنا لدراسة هذا الموضوع المنهج الوصفي الذي يتلاءم مع طبيعة الدراسة القانونية.

وما دفعنا لاختيار هذا الموضوع سببان وهما:

- **الأسباب الموضوعية:**

– تزايد الإهتمام بمثل هذه المواضيع التي تقررها العولمة وما ينتج عنه الشـــراكة من تكتلات إقليمية ودولية وخاصة أن موضـــوع الشـــراكة الأوروجزائريـــة يعـــرف تطورات وتحولات متسارعة.

– البحث عن أهم الأسباب والعوامل التي دفعت الجزائر للتوقيـــع علـــى اتفاقيـــة الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، بالرغم من يقينها التام من عـــدم التكـــافؤ مـــن جميـــع النواحي.

- **الأسباب الذاتية:**

– الميول الشخصي في دراسة مثل هذه المواضيع لأنها تمـــس جميـــع الجوانـــب والأهم أن هذه الدراسة تتعلق بالوطن.

– مثل هذه الشراكة تفتح المجال لرواج المنتجات الأوروبية ذات الجودة العاليـــة حيث يجذب اهتمام العديد من المواطنين واقتنائها بالرغم من غلاء سعرها، وهـــو مـــا يضر بالمنتوج المحلي نظرا لغياب الجودة والكفاءة.

– التعرف على الآثار الناجمة عن الشراكة.

وتبعا لمقتضيات دراسة الموضوع وحجم عناصره قسمنا البحـــث إلـــى فصـــلين رئيسين:

سنتطرق في الفصل الأول إلى الملامح العامة لاتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية ونتناول فيه إلى بيان مفهوم الشراكة، الخصائص، أنواع وأنماط الشـــراكة، مزاياهـــا وسلبياتها، كما نتناول فيه أيضا نبذة عن الاتحاد الأوروبي من خلال التطرق إلى نشأة الاتحاد الأوروبي وتطوره وكذا دوافع لجوءه نحو المنطقة المغاربية.

كما نتناول في المبحث الثاني خلفية اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وذلك من خلال بيان المسار التاريخي لتوقيع اتفاق شراكة جزائرية أوروبية من خلال بيان مداخل تطور العلاقات الأوروبية وعملية إبرام اتفاق شراكة أورو-جزائرية وكذلك أهم جوانب اتفاق شراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وأهم القطاعات التي تناولها.

سنتطرق في الفصل الثاني إلى واقع الشراكة الأوروبية الجزائرية، ونتناول فيه آثار اتفاقية الشراكة على القطاع الصناعي، التجاري وكذلك على التجارة الخارجية والميزان التجاري بالإضافة إلى آثارها على الادخار والاستثمار وميزان المدفوعات وكذلك اثارها على المالية العمومية.

كما نتناول فيه أيضا الإجراءات أو السياسات المرافقة لنجاح اتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية المتمثلة في إعادة التأهيل الصناعي، توسيع نطاق الحكم الراشد ضرورة الحصول على المزيد من الإمكانات المالية وأخيرا ضرورة استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وكذلك نتناول في المبحث الثاني تقييم لشراكة الأوروبية الجزائرية التي نحاول من خلالها إعطاء جملة من الإيجابيات والسلبيات المتعلقة بها.

الفصل الأول

الملامح العامة لاتفاق الشراكة الأوروبية الجزائرية

تمهيد:

تلجا العديد من الدول والمؤسسات الاقتصادية في ظل المنافسة العالمية واقتصاد السوق و زيادة توسع حجم الاستثمارات الخارجية لتطبيق استراتيجيات تعاون فيما بينها.

وهو ما عمل عليه الاتحاد الأوروبي في اتفاقيات شراكة مع دول حوض المتوسط بالنظر لأهميتها الاستراتيجية ومواردها الطبيعية والقرب الجغرافي والبعد الحضاري الذي تتمتع به.

والجزائر باعتبارها من أهم دول حوض المتوسط رأت في الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ضرورة حتمية خاصة بعد الاضطرابات والتغيرات السياسية في الآونة الأخيرة، وهذ ما يفسر تزايد عدد التكتلات والتجمعات الاقتصادية لأنها أصبحت ضرورة تفرضها الأحداث والتطورات الدولية.

المبحث الأول: المفاهيم العامة حول الشراكة والاتحاد الأوروبي

تناولنا في هذا المبحث مختلف المفاهيم العامة حول الشراكة من خلال بيان خصائصها أنواعها أهم مزاياها وسلبياتها بالإضافة إلى التطرق إلى نبذة عن الاتحاد الأوروبي بداية من نشأته إلى دوافع لجوؤه إلى المنطقة المغاربية.

المطلب الأول: الشراكة

تعد الشراكة استراتيجية تموينية في المؤسسات وإطار تعاوني يتركز على تحمل الأرباح والخسائر طبقا كل منهما ماليا وفنيّا، ولهذا سنتطرق في هذا المطلب إلى التعاريف المختلفة بالشراكة خصائصها، مزاياها وسلبياتها وكذلك تسليط الضوء على مختلف أنماطها وإبراز أهم أشكالها الأساسية

الفرع الأول: مفهوم الشراكة

أولا: التعريف اللغوي

كلمة مأخوذة من فعل شرك، شركا، ويقال اشترك فلان أي كان لكل منهما المشاركة بنصيب فكلاهما شريك للآخر فالشراكة تتكون من مجموعة من الشركاء أو المساهمين بحصص مختلفة.[1]

ثانيا: التعريف الاصطلاحي:

عرفت الدكتورة " هناء عبيد" الشراكة بأنها مفهوم جديد للتنمية، تتحول فيه العلاقة بين الشمال والجنوب من علاقة المنح إلى علاقة الشراكة، وتدور الفكرة إلى إحداث نوع من التعاون الإقليمي، في المجال الاقتصادي والمجالات ذات الطابع الأمني أو الطبيعة الفنية وقد عرفت أيضا على أنها تلك العلاقة المتطورة التي تجمع بين مجموعة من الدول غير المتجانسة نسبيا، وهي تشمل مختلف الميادين الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والأمنية وقد اعتبرها البعض إحدى مظاهر العولمة حيث أنها عبارة عن اتفاقيات تحصل

---

[1]– ليث عبد الله لقهيوي، بلال محمود الوادي، **الشراكة بين مشاريع القطاعيين العام والخاص الإطار النظري والتطبيقي العملي** ، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص3.

بين الدول تمس كل المجالات السياسية، الاقتصادية والثقافية الهدف منها تحقيق منطقة رفاهية مشتركة.[1]

يقوم مفهوم الشراكة على المساهمة بنصيب، فهي طريقة للحصول على منافع مشتركة وإنها نظام مشاركة بين الأطراف اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا، تقوم على وجود أجهزة دائمة، ومصالح مشتركة بين الفواعل الدولية.[2]

عرف العديد من الباحثين الشراكة، فمنهم من ركز على الجانب الاقتصادي نذكر منها:

تعرف الشراكة بأنها:« اتفاقية يلتزم بمقتضاها شخصان طبيعيان أو معنويان أو أكثر على المساهمة في مشروع مشترك بتقديم حصة من عمل أو مال بهدف اقتسام الربح الذي ينتج عنها أو لبلوغ هدف اقتصادي ذي منفعة مشتركة كاحتكار السوق أو رفع مستوى المبيعات».[3]

يعرف **جون فيليب نوفيل** الشراكة« أنها شكل من أشكال التعاون بين المؤسسات المبني على التبادل الأساسي المتمثل في تأجير الموارد مقابل الخدمة».

ويعرفها **ماري جوزيف سوستر**« أنّها حالة تأمل فيها أن تجعل امكانية خلق علاقة متميزة بين المشاركين المتعاونين ترتكز هذه العلاقة على البحث بالتعاون لتحقيق الأهداف في الأجل المتوسط والطويل بدون شرط ضروري من أجل أن تجسد علاقة ثقة بين المتعاملين».

يعرف **فتح الله** الشراكة في كتابه "الاقتصاد العربي" والمجموعة العربية « هي العلاقة المشتركة والقائمة على أساس تحقيق المصالح المشتركة من جهة وتجسيد مدى قدرات ومساهمات كل طرف من جهة أخرى للوصول إلى الغايات المنشودة والمتوقعة».

---

(1)– هناء عبيد، **السياسة الأوروبية اتجاه الشرق الأوسط**، مطابع الأهرام، مصر، 2002، ص 19.

(2)–عبد اللطيف بوروبي، **العلاقات الأوروبية، المغاربية بعد عام 2001: تعاون بلا شراكة**، مجلة المستقبل العربي ص96.

(3)– بن حبيب عبد الرزاق، بومدين حوالف رحيمة، **الشراكة ودورها في جلب الاستثمارات الأجنبية**، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة بجامعة سعد دحلب البليدة يومي21–22 ماي2002، ص4.

ويعرف **محمد أمين السيد**، الشراكة بأنها« نوع من العلاقات الخاصة والمتميزة والقائمة بين المؤسسات والمبني على التعاون طويل المدى والذي يتعدى العلاقات التجارية»[1].

ومنهم من ركز على الجانب الاجتماعي حيث يعرف قاموس New(Partner Ship Wesbster (733–1997) الشراكة بأنها« رابطة بين الأشخاص الذين يشركون في المخاطر والأرباح في عمل ما، أو أية مشاريع مشتركة بموجب عقد قانوني ملزم والمبني على التعاون طويل المدى والذي يتعدى العلاقات التجارية»[2].

كذلك تعرف على أنها عقد أو اتفاق بين مشروعين أو أكثر قائم على التعاون فيما بين الشركاء ويتعلق بنشاط انتاجي (مشاريع تكنولوجية وصناعية) أو خدمي أو تجاري وعلى أساس ثابت ودائم وملكية مشتركة، ويتقاسم الطرفان المنافع والأرباح التي سوف تتحقق من هذا التعاون[3].

ظهرت الشراكة كمقاربة نظرية، وكسياسة اقتصادية في أواخر الثمانينات، فأصبحت تمثل الحل الرابط بين القطاع العام والخاص قبل أن تتحول إلى آلية للتعاون والتكامل بين متعاملين اقتصاديين من جنسيات مختلفة، لتصبح بذلك أهم وسيلة للحدّ من السياسات الاحتكارية، التي كانت المؤسسات الاقتصادية تلجأ إليها بفعل تزايد حدّة المنافسة فيما بينها فهي بذلك تعتبر استراتيجية وضعتها المؤسسات الاقتصادية، لمسايرة الأوضاع التي كانت تعيشها.

---

(1)– غراب رزيقة، السجار نادية، **محتوى الشراكة الأورو–جزائرية**، الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص10.

(2)– عادل محمود الرشيد، **إدارة الشراكة بين القطاعين العام والخاص المفاهيم–النماذج– التطبيقات**، ط2، مصر منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2007، ص03.

(3)– محمد جمال الدين مصلوم، الملتقى العلمي الرؤى المستقبلية والشركات الدولية، المحور نحو استراتيجية مستقبلية عربية في إطار الشركات الدولية (دول الحوار) المنعقد بالخرطوم الفترة من 22–1939/03/24، 3–2013/2/5 كلية العلوم الاستراتيجية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

الفرع الثاني: خصائص وأنواع الشراكة

أولا: خصائص الشراكة:

إن الشراكة ما هي إلاّ وسيلة أو أداة لتنظيم علاقات مستقرة ما بين وحدتين أو أكثر (دول أو مجموعات إقليمية)، تتطلب هذه العملية جملة من الخصائص نلخصها فيما يلي[1]:

- التقارب والتعاون المشترك، أي لا بد من الاتفاق حول حدّ أدنى من المرجعيات المشتركة، تسمح بالتفاهم والاعتراف بالمصلحة العليا للأطراف المتعاقدة.
- علاقات التكافؤ بين المتعاملين.
- خاصية الحركية في تحقيق الأهداف المشتركة.
- هي اتفاق طويل أو متوسط الأجل بين الطرفين، أحدها وطني والآخر أجنبي لممارسة نشاط معين، داخل دولة البلد المضيف، قد يكون الطرف الوطني شخصية معنوية عامة أو خاصة.
- لا تقتصر الشراكة على تقديم حصة في رأس المال، بل يمكن أن تتم من خلال تقديم خبرة أو نقل تكنولوجيا أو معرفة.

ثانيا: أشكال الشراكة:

تتنوع الشراكة بتنوع مجالات الأنشطة التي تقوم بها المؤسسات وتتمثل في:

1. الشراكة الصناعية:

تسعى الدول المستقبلة لهذا الشكل من الشراكة إلى الاستفادة من التقدم العلمي والتكنولوجي في المجالات التي ترغب الاستثمار فيها واكتساب خبرات أجنبية، واستغلالها الأمثل للطاقة والثروات المتوفرة لديها، كما تسعى الدول المصدرة للتكنولوجيا المتقدمة إلى اقتحام أسواق جديدة، ويمكن ذكر شركة جينرال موتورز التي تعتبر أول مصنع

---

[1]– أوشن ليلى، **الشراكة الأجنبية والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2011، ص10.

للسيارات العالمية ومجموعة دايو والتي تعتبر أهم مجموعة كوريـــة لصـــناعة المعـــدات التقنية.

2. الشراكة التجارية:

هي علاقة تربط بين الممون والزبون في مجالات نشاطات بيع وشـــراء المنتجـــات داخل السوق المحلية أو الدولية، فهي تفسح المجال للشريك الأجنبي للدخول في أســـواق جديدة وتسمح للمتعامل المحلي بتقليص تكاليف المعاملات التجارية.

3. الشراكة المالية:

وتتمثل في رأس المال ويمكن أن تتحقق هذه الشراكة بأشكال مختلفة منها:

أ- الاندماج: ويظهر هذا النوع على شكل شركة جديدة.

ب- تسليم المفتاح باليـــد: ويتميز هذا النوع من المشروعات الاستثمارية بالخصائص التالية[1]:

* تقوم الدولة المضيفة بدفع مستحقات الطرف الأجنبي، مقابل قيامه بوضع أو تقديم التصميمات الخاصة بالمشروع وصيانته وإدارته وتدريب العاملين فيه.
* تتحمل الدولة المضيفة تكلفة الحصول على الآلات والتجهيزات.
* بعد اجراء تجارب التشغيل والانتاج يتم تسليم المشروع للطرف الأجنبي.

4. الشراكة التقنية:

وتتمثل في تبادل المعارف والخبرات من خلال تحويل التكنولوجيا والخبرات، وجلـــب تقنيات حديثة في مختلف مجالات الانتاج ومن أشكال الشراكة التقنية نذكر:

---

[1]- كمال رزيق، مسدور فارس، **الشراكة الجزائرية الأوروبي بين واقع الاقتصاد الجزائري والطموحات**، محاضـــرة قدمت في الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في التوسعية لاقتصاد الاتحاد الأوروبي، الألفية الثالثة، كليـــة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سعد دحلب، البليدة.

الشراكة في مجال البحث والتطوير، تحويل المعارف والخبرات، الترخيص ويعني منح حق استخدام ابتكار تكنولوجي مسجل أو علامة تجارية، أو غيرها من صفوف الاحتكار التكنولوجي من قبل المالك الأصلي لهذا الحق الى مشتري معين مقابل ريع نقدي محدد.[1]

الفرع الثالث: مزايا وسلبيات الشراكة:

أولا: مزايا الشراكة: من بين المزايا التي توفرها الشراكة ما يلي:

* تبادل الخبرات والتكنولوجيا بين تلك الموجودة في دول المركز (الشركات الأم) وتلك الناشئة في مختلف الفروع الأجنبية.

* اكتساب المزيد من الخبرة بظروف الأسواق المحلية والأجنبية من خلال الصادرات والاستثمار الأجنبي.

* زيادة فرص التوظيف الاستثماري للمدخرات ورؤوس الأموال المحلية والأجنبية عند توظيفها مع المشروع الأجنبي وتشجيع الأفراد والمستثمرين المحليين على عدم تهريب أموالهم للخارج، باعتبار أن المشروع المشترك يعمل على تحقيق أهداف الاقتصاد الوطني عكس الاستثمار الأجنبي المملوك سبقه كاملة لطرف أجنبي الذي يخدم مصالح دول المركز أساسا.

* تساعد الشراكة على تخفيف العبء على ميزان المدفوعات حيث سيتم التقليل من التحويلات الرأسمالية إلى الخارج في شكل أرباح إلا بقدر نصيب الشريك الأجنبي فقط كون أن المشروع المشترك قائم في جزء كبير رأسماله على المدخرات الوطنية كما تساعد أيضا على رفع الطاقات التصديرية للبلد والتقليل من الواردات وتوفير مناصب شغل.

[1]– غراب رزيقة، السجار نادية، المرجع السابق، ص04.

* تشجيع المساهمة المحلية إلى جانب الشريك الأجنبي، وهذا في الواقع يمثل ضمانا لهذا الأخير وتقليلا للمخاطر.

* سهولة اكتساب الأسواق المحلية والحصول على المواد الأولية، وبراءات الاختراع والابتكارات، واليد العاملة الرخيصة، الحصول على امتيازات واجراءات تفضيلية حتى هذه الدول لا يمكن أن تحصل عليها في بلدانها الأصلية، الانتاج بتكاليف منخفضة التحويل التكنولوجي وتحويل مناهج التسيير وامكانية الحصول على التمويل.[1]

ثانيا: سلبيات الشراكة:

رغم ما توفره الشراكة من مزايا إلا أنها لا تخلوا من بعض السلبيات التي تلخص في:

- قد يطغى هدف الربح والتوسع والابتكار على حماية المستهلك وذلك بتقديم سلع أو خدمات سارة أو ذات جودة ونوعية رديئة وبأسعار مرتفعة، أو زرع عادات استهلاكية أو استعمالية تتنافى مع منظومة قيم المجتمع ومبادئه.
- يترتب أحيانا على قيم تحالفات بين الشركات الكبرى خلق مراكز تجارية ضخمة مما يؤدي إلى غياب المنافسة، وتدهور القدرة التنافسية لبقية الشركات، وبالتالي ظهور عدم تكافؤ الفرص التنافسية.
- يحتمل أن تؤدي هذه التحالفات إلى فقدان المركز التنافسي للمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي تدهور فرص نمو وتطور هذه الصناعات.
- تؤدي هذه التحالفات أو الشراكة إلى إنشاء كيانات كبرى تقلل من القدرة التنافسية للصناعات الوطنية في ظل إلغاء الحماية، هذا ما يؤدي إلى القضاء على الصناعات الوطنية.[2]

---

[1]– ليث عبد الله القهيوي، المرجع السابق، ص27.

[2]– أسماء بولحية، **الشراكة الأور–جزائرية من 1999–2014–الواقع والآفاق**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية، 2015، ص28.

المطلب الثاني: نبذة عن الاتحاد الأوروبي

يتميز الاتحاد الأوروبي بعدة مميزات تجعله أكبر المستفيدين من اتفاقيات الشراكة الموقعة مع دول المنطقة المغاربية وحتى دول جنوب وشرق المتوسط لعدة اعتبارات أهمها العامل الاقتصادي والمالي والفني، كذلك اعتبارات تاريخية وسياسية، إذ عقدت المجموعة الأوروبية الشراكة مع دول جنوب وشرق المتوسط منفردة، الأمر الذي يضعف الموقف التفاوضي لهذه الدول ويحد من المكاسب التي يمكن أن تجنبها من الشراكة.

الفرع الأول: نشأة وتطور الاتحاد الأوروبي:

ظهرت الحاجة الملحة إلى بعث الروح من جديد في الاقتصاديات الأوروبية المنهكة بفعل الحرب العالمية الثانية، فكانت أول خطوة لذلك هو تكون اتحاد جمركي بين كل من بلجيكا هولندا أولكسمبورغ سنة 1944 والتي كانت تهدف من ورائه إلى إنشاء اتحاد اقتصاد كامل ثم تلاه بعد ذلك في 1951/04/18 إنشاء المجموعة الأوروبية للفحم والصلب بين فرنسا، ألمانيا الغربية وإيطاليا وكان ذلك حافزا قويا لإبرام معاهدة روما في 1957/03/25 بين 06 دول ثم انتقلت 09 دول ومنه إلى 12 دولة، وفي1995/01/01 أصبح عدد دول الاتحاد الأوروبي، 15 دولة بعد انضمام كل من النمسا، فلندا والسويد ويسهر على تنظيم وتسيير عمل الاتحاد الأوروبي وهيئات هي[1]:

1-**البرلمان الأوروبي:** ويعد أكبر وأهم هيئة في الاتحاد ويعمل على معالجة الشؤون الأوروبية وله صلاحيات اتخاذ القرار، فهو التعبير الديمقراطي للإرادة السياسية لشعوب الانتخاب ينتخب لمدة خمس(05) سنوات.

2-**المجلس الأوروبي:** يهتم بجميع المشاكل التي تحدث للاتحاد الأوروبي خاصة الأمنية والسياسية، ويتكون من رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في الاتحاد ويتم التداول على رئاسته بين دول الاتحاد كل ستة أشهر.

---

[1]– بن سونة العجال، **اتفاق الشراكة الأوروبية الجزائرية وآثاره على الاقتصاد الوطني**، مذكرة لنيل شهادة ماستر إدارة أعمال ، 2014/06/08، ص 22.

3-**اللجنة الأوروبية المشتركة (المفوضية العامة):** مهمتها الإشراف على تطبيق القوانين التي تصدر عن المجلس الوزاري، وتتمتع بسلطة اتخاذ القرار تنفيذا للمعاهدة.

4-المجلس الوزاري: ويمثل سلطة القرار النهائي ويناط به مسؤولية اتخاذ القرارات بالنسبة للسياسة الخارجية والأمن المشترك، للمجموعة الأوروبية، ويجتمع على مستوى الوزراء.

5-محكمة العدل الأوروبية: تهتم بدراسة المشاكل القانونية والشكاوى المرفوعة من دول المجموعة، وهي تراقب شرعية القرارات والأوامر والتوصيات التي يتخذها كل من المجلس الوزاري واللجنة الأوروبية وهي بمثابة السلطة القضائية داخل المجموعة.

6-مجلس المحققين: ويضم عضو واحد عن كل دولة، ويختص بعمليات المراقبة المالية لهيئات المجموعة الأوروبية، كما يكلف بمصاريف وإيرادات المجموعة الأوروبية.

7- مجلس الاستثمار الأوروبي: ويمثل الجهاز المصرفي والنقدي للاتحاد الأوروبي.

8- المصرف المركزي الأوروبي: يتمتع بصلاحيات المصرف المركزي في الدولة يتخذ ويطبق القرارات المتعلقة بالسياسة النفطية لمنطقة اليورو، كما يشرف على سك العملة النقدية للمجموعة الأوروبية.

الفرع الثاني: واقع الاتحاد الأوروبي من التوجه نحو المنطقة المغاربية:

خلال ثمانينات وبداية تسعينات القرن الماضي حدثت تطورات وتغيرات كثيرة على الساحة الدولية دفعت الاتحاد الأوروبي إلى تغيير تعامله مع دول الضفة الجنوبية للبحر المتوسط خاصة دول المغرب العربي، وعليه فإن دوافع الاتحاد الأوروبي في إبرام اتفاقيات شراكة مع هذه تتلخص فيما يلي:

1)- الدوافع الاقتصادية:

في خضم التحولات التي طرأت من جراء انهيار حائط برلين وتفكيك المعسكر الشرقي وانهيار النظام الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفياتي وسيادة النظام الليبيرالي، جعل المجموعة الأوروبية تخوض في شراكة مع الدول الأخرى للأسباب التالية[1]:

* المنافسة الشديدة التي أضحت تواجهها من طرف التجمعات الاقتصادية الكبرى كاتفاقية التبادل لأمريكا الشمالية، اتفاقية التعاون الدولي لدول آسيا والمحيط الهادي واتفاقية دول جنوب شرق آسيا.[2]

* الفائض في الميزان التجاري تحققه أوروبا سنويا يجعلها في سعي مستمد للمحافظة على منافذ دائمة لمنتجاتها، حيث يميل الاتحاد الأوروبي الشريك الرئيسي للدول المتوسطية، وفي هذا السياق فإن مقترح الشراكة وإن كان يبدو من الناحية النظرية كفرصة اقتصادية بالنسبة للبلدان المتوسطية كالجزائر إنما يترجم في حقيقة الأمر حرص دول الاتحاد الأوروبي تأمين منافذ لمنتجاتها في إطار أوسع منطقة للتبادل الحر تكون تحت سيطرتها.

* محدودية السياسات الاقتصادية السابقة القائمة على أساس تقديم تنازلات مالية وتجارية مما يوجب عليه التفكير في آليات دعم أخرى تكون أكثر ملائمة للظروف الاقتصادية والسياسية الراهنة[3].

2)- الدوافع الجيوسياسية:

إن مقترح الشراكة الذي عرضه الاتحاد الأوروبي على الجزائر على غرار كافة البلدان المتوسطية غير الأعضاء يعود إلى تنامي رهانات جيوساسية تنقسم إلى مستويين

---

[1]- محمد يوسفي، **عوامل تطور السياسة الأوروبية اتجاه البلدان المغاربية**، مجلة الإدارة، عدد 22، 2001 ص106.

[2]-(M) boukella et (Y) ben Abdelhak, ''**le processus de barcelone question problématique question**, Edition dar el Houda, 2004, P9.

[3]- حطاب فؤاد، **عقد الشراكة الأوروبي الجزائري**، دراسة تحليلية لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق بن عكنون، جامعة الجزائر، 2006، ص09.

يتعلق الأول بالشؤون الداخلية للاتحاد الأوروبي أمّا الثاني فيرتبط بالظروف والمعطيات الدولية المتغيرة وهو ما جعل البلدان المتوسطية غير الأعضاء ولا سيما المغاربية منها تبدي مخاوفها من مخاطر التهميش الذي قد ينجم عن اختلال التوازن الجيو سياسي داخل الاتحاد الأوروبي بالنظر لعدم اهتمام بلدان أوروبا الشمالية بالمنطقة المتوسطية.

3)- الدوافع الأمنية:

كان ولا يزال البعد الأمني مثار اهتمام بالغ لدول الاتحاد الأوروبي ويتضح ذلك من خلال النصوص المؤسسة للتعاون الأوروبي المتوسطي، إذ تشكل مواضيع الهجرة السريّة الإرهاب، الجريمة المنظمة والعابرة للحدود والاتجار بالمخدرات مصدر قلق دائم بالنسبة للاتحاد الأوروبي بالنظر إلى النمو الديمغرافي والمصاعب الاقتصادية التي تواجهها تلك البلدان الجوارية الجغرافية، فالاتحاد أبدى مرارا استعداده للرفع من مساعداته الاقتصادية وتعزيز التعاون في المجالات الاجتماعية والسياسية والانسانية مع بلدان المغرب العربي.

المبحث الثاني: اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي

تجسدت الشراكة الأورومتوسطية، والمعلن عنها في بيان برشلونة سنة 1995 على المستوى الثنائي، بعقد اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي كمجموعة اقتصادية ذات بعد عالمي والدول المتوسطية الشريكة من جهة ثانية، والتي تمتاز معظم اقتصادياتها بالتخلف والضعف وقعت اتفاقية الشراكة في 22 أفريل 2002 من كل من الجزائر والاتحاد الأوروبي الذي يعد أول شريك اقتصادي لها، بعد أن قرّرت الجزائر انفتاح الاقتصاد وإدماجه في الاقتصاد العالمي، وعليه فإن الطرفان قررا إنشاء مناطق التبادل الحر بين كل منهما إلى آفاق 2014–2015 والتي تتطلب فتح شامل للسوق الجزائرية، ومن ثم تدفقا للسلع والخدمات الأوروبية وعلى إثر هذا سنتطرق في هذا المبحث إلى نقطتين أو مطلبين:

المطلب الأول: المسار التاريخي لتوقيع اتفاق الشراكة الجزائرية الأوروبية

المطلب الثاني: اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي الدوافع والمحتوى

المطلب الأول: المسار التاريخي لتوقيع اتفاق الشراكة الجزائرية الأوروبية

وقعت الجزائر سنة 1976 اتفاق تعاون مع الاتحاد الأوروبي ذو طابع التجاري مدعما ببرتوكولات مالية تتجلى بصورة دورية كل 05 سنوات، كان الهدف من وراء هذا الاتفاق ترقية المبادلات بين الجزائر والسوق الأوروبية ورفع حجم نمو التجارة الخارجية وتحسين شروط دخول السلع الجزائرية إلى السوق الأوروبية، وقد استفادت الجزائر في ظل الأربع: بروتوكولات (1978–1996) من مساعدة مالية قرت بـ:784 مليون إيكو و40 مليون إيكو من البنك الأوروبي للاستثمار في شكل قروض ميسرة.[1]

غير أن هذا الاتفاق الذي كان يتسم بمنح تفضيلات تجارية في اتجاه واحد، أي بدون المعاملة بالمثل لم يعد معمولا به في إطار التوجهات الجديدة للسياسة الأوروبية المتوسطية المتجددة وكذا أحكام وإجراءات المنظمة العالمية التجارية.

وفي هذه العمليات بادرت الجزائر إلى بدء مفاوضاتها مع الاتحاد الأوروبي في جوان 1996، من أجل إبرام اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وقد عرفت المفاوضات نوعا من التأخير بسبب إصرار الجزائر على تمسكها بتأجيل موضوع التفكيك التدريجي للحقوق الجمركية من أجل إبرام اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وقد عرفت المفاوضات نوعا من التأخير بسبب إصرار الجزائر على تمسكها بتأجيل موضوع التفكيك التدريجي للحقوق الجمركية، من أجل حماية إنتاجها الوطني، خاصة وأن الاقتصاد الجزائري محل إعادة هيكلة وإعادة تأهيل الجهاز الانتاجي، فمنذ سنة 1997، عرفت المفاوضات مسيرة طويلة (12 جولة) للوصول إلى اتفاق بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، ولعل أهم أسباب التي وقفت أمام تجسيد توقيع هذا الاتفاق هي:

---

[1]– د. سمينة عزيزة، **الشراكة الأوروجزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة**، مجلة الباحث بسكرة، الجزائر، عدد 2011/09، ص152.

* التنازلات بخصوص الجانب الفلاحي والحقوق الجمركية، حركة رؤوس الأموال والمنافسة.

* التركيز على الجانب الأمني بالقضاء على الارهاب والجريمة المنظمة.

* طلب الحصول على مساعدات مالية لتحديث وعصرنة القطاع المالي والمصرفي.

* توسيع إطار التعاون الاقتصادي ليشمل جوانب الانتاج ولا يقتصر على جانب التبادل فقط.

* ينبغي أن تكون اجراءات رفع الحماية على الصناعة (Deprotection) مدروسة وفق تواريخ مختلفة تأخذ بعين الاعتبار القطاعات الصناعية، وبدلالة الحصص المالية (المخصصات) التي يقدمها الاتحاد الأوروبي من أجل إعادة تأهيل الجهاز الانتاجي الوطني.[1]

وقد تم استئناف المفاوضات سنة 2001 لتنتهي بالمصادقة على اتفاقية الشراكة في 2001.12.13 ببروكسل، وهذا بعد سلسلة من الجولات، وفي النهاية تم الوصول إلى اتفاق نهائي في 2002/04/22، وقد دخل حيز التنفيذ في سبتمبر 2005.

وما يجب الإشارة إليه، أن الاتحاد الأوروبي يعتبر بالنسبة للجزائر من أهم الشركاء التجاريين ولدراسة دقيقة حول المسار التاريخي لاتفاقية الشراكة الأوروجزائرية سنتطرق إلى نقطتين:

* مراحل تطور علاقات أوروبية جزائرية.

* عملية إبرام اتفاق الشراكة الأوروجزائرية.

الفرع الأول: مراحل تطور العلاقات الأوروبية الجزائرية:

بدأت علاقات التعاون بين الجزائر والاتحاد الأوروبي منذ نشأة المجموعة الاقتصادية الأوروبية حيث كانت الجزائر خلال فترة الاحتلال الممتدة من 1957-1962 تحظى

[1]- د. سمينة عزيزة، المرجع السابق، ص 152.

بمعاملة الدول الأعضاء لأنها كانت تمثل جزء من فرنسا بالنسبة للمجموعة الأوروبية، ثم جاءت بعد ذلك اتفاقية التعاون في أفريل 1976، في إطار السياسة المتوسطية الشاملة والتي دامت قرابة عشرين سنة مع إدخال بعض التعديلات من حين لآخر ويمكن تحديد مراحل تطور علاقات أوروجزائرية في:

أولا: العلاقات الجزائرية الأوروبية قبل 1976:

لم توقع الجزائر خلال فترة الستينات اتفاقية المشاركة مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية مثل ما فعل كل من تونس والمغرب سنة 1969، ذلك أن العلاقات بين الجزائر والمجموعة الأوروبية طبعتها خصوصية منذ أواخر الخمسينات، تمثلت أساسا في موروث الحقبة الاستعمارية، التي وضعت الاقتصاد الجزائري في ارتباط مباشر مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية، وهو ميراث أخذ طابعا رسميا بتوقيع اتفاقيات " ايفيان" 19 مارس 1962، المتضمنة استقلال الجزائر مع الاستمرار في الارتباط الاقتصادي بفرنسا وبالتالي إزاء أوروبا، وهكذا تمكنت الجزائر المستعمرة السابقة من متابعتها الحصو على النظام التفضيلي لصادراتها نحو المجموعة، إضافة إلى الامتيازات المحصل عليها خلال اتفاقية " ايفان" فيما يخص السوق الفرنسية.

غير أنه في بداية السبعينات، قررت ايطاليا الدولة العضو في المجموعة بشكل فردي رفض متابعة منح التفضيلات للمواد الزراعية الجزائرية، وهذا ما دفع الجزائر ابتداءً من 1972 إلى فتح مفاوضات مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية بغية الوصول إلى اتفاق في إطار السياسة المتو+--سطية الشاملة التي تبنتها المجموعة.

ثانيا: اتفاقية التعاون سنة 1976

وقعت الجزائر في أفريل 1976 اتفاقية تعاون مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية ذو طابع تجاري مدعما ببروتوكولات تتجدد كل 05 سنوات، وكان الهدف من وراء هذا الاتفاق ترقية المبادلات بين الجزائر والسوق الأوروبية المشتركة ورفع حجم نمو التجارة

الخارجية وتحسين شروط دخول السلع الجزائرية إلى السوق الأوروبية المشـــتركة وقـــد استفادت الجزائر في إطار الأربع البروتوكولات (1978–1996) من مساعدة مالية قدرت بـــ: 784 مليون إيكو و640 مليون ايكو في شكل قروض ميسرة.[1]

إن المفاوضات التي أدت إلى التوقيع على هذه الاتفاقية، كانت وفقا للمعطيات النظرية للعلاقات التجارية بين الطرفين في تلك الفترة، ولم تأخذ في الحسبان الانضمام المحتمـــل لدول جنوب أوروبا ، اسبانيا ، البرتغال، اليونان وإلى المجموعة الاقتصـــادية الأوروبيـــة الأمر الذي سيؤدي حتما إلى تغيير معادلة العلاقات الجزائرية مع أوروبا بسبب منافســـة صادرات تلك الدول لصادرات الجزائر (زيتون، خمور، يد عمالة...) مع العلم أن اتفاقية 1976 قد أبرمت لمدة غير محددة.

ثالثا: مرحلة الانفتاح الاقتصادي والتوجه نحو الشراكة مع الاتحاد الأوروبي

بعد الأزمة الاقتصادية التي عاشتها الجزائر بسبب اعتمادها علـــى البتـــرول الـــذي انهارت أسعاره خلال عقد الثمانينات، بدأ التفكير الجاد في الخروج مـــن هـــذه المتاعـــب الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي استلزم تغيير المنهج الاقتصادي المتبع بتبني النظـــام الرأس مالي والتقليص من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وتبني نماذج واصـــلاحات ركزت على المنظومة الاقتصادية، بمساعدة صندوق النقد الدولي من خلال برامج التعديل الهيكلي والتي كانت لها نتائج وآثار سلبية خاصة على الجهة الاجتماعية.

في ظل المعطيات السابقة بادرت الجزائر إلى بدئ مفاوضاتها في جوان 1996 مـــن أجل إبرام اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وقد عرفت نوعا من التأخير بسبب اصرار الجزائر على تمسكها بموضوع تأجيل التفكيك التدريجي للحقوق الجمركية من أجل حماية انتاجها الوطني، خاصة وإن الاقتصاد الوطني كان محل إعادة هيكلة وإعادة هيكلة الجهاز الانتاجي.

[1]- Bensidioune Isabelle, Agnées chevalier, Europe méditerranée, Le pari de l'ouverture Economica CEP II, Paris, 1996, P135.

وفي سنة 2001 استأنفت المفاوضات التي وقعت على اتفاق نهائي بفالونسيا في 2002.04.22 ودخل حيّز التنفيذ في سبتمبر 2005 بعد صدور المرسوم الرئاسي رقم 05-159 المؤرخ في 2005.04.27[1].

ويمثل هذا الاتفاق انفراجا ايجابيا في علاقة الجزائر مع الاتحاد الأوروبي، حيث يكتسي أهمية بالغة بالنسبة للجزائر من الجوانب التالية:

* الاتفاق موقع غير محدد، وهو يعوض اتفاقية التعاون الموقعة سنة 1976.

* يشكل الاتفاق إطارا مناسبا لتجسيد شراكة تقوم على المبادرة الخاصة، وهو ينشأ مناخا ملائما لتنمية علاقات الطرفين الاقتصادية والتجارية، وكذا في مجال الاستثمار الذي يعد عنصرا ضروريا لدعم إعادة الهيكلة الاقتصادية والتطور التكنولوجي.

* يقوم الاتفاق على تحقيق المصالح المشتركة والتنازلات المتبادلة والتعاون والحوار.

* الاتفاق مبني على احترام السياسة الداخلية والخارجية للدول الأطراف بالإضافة إلى احترام المبادلات الديمقراطية والحقوق الأساسية للإنسان كما هو مبين في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وما يجب الإشارة إليه أن الاتحاد الأوروبي يعتبر بالنسبة للجزائر من أهم الشركاء التجاريين، حيث تمثل واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي أكثر من 65 % خلال الفترة الممتدة ما بين 1997-2003 وأما صادرات الجزائر إلى الاتحاد الأوروبي هي الأخرى تمثل نسبة معتبرة حيث وصلت إلى 60% خلال نفس الفترة، وهذا ما يدل على العلاقات التجارية القوية بين الطرفين[2].

---

[1]- المرسوم الرئاسي رقم 05-159 المؤرخ في 2005/04/27 المنشور في الجريدة الرسمية عدد 31 المؤرخة في 2005/04/30.

[2]- عمورة جمال، **دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأور متوسطية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص399.

الفرع الثاني: عملية إبرام اتفاق الشراكة الأورو جزائرية

مرت عملية إبرام اتفاق بين الجزائر والاتحاد الأوروبي بعدة مراحل وجـــولات (12 جولة) توقفت في عديد المرات لأن الجزائر كانت في كل مرة تطالب دول الاتحاد بمراعاة خصوصية الاقتصاد الجزائري، غير أن ذلك المطلب لم يتم قبوله إلا بعد مدة وبشـــروط وهو ما يجعل مكاسب الجزائر من الاتفاق قليلة.

أولا: مسار المفاوضات الأوروبية الجزائرية

لعبت الجزائر دورا هاما في المناقشات التحضيرية لعقد قمة برشلونة رغم العزلة التي كانت تعاني منها، والتي أثرت بدورها على تأخير الانطلاق الرسمي للمفاوضـــات بـــين الجزائر والاتحاد وإلى غاية 10 جوان1996، حيث صادق الاتحاد على وثيقة تفاوضـــية عرضت على الجزائر بصفة رسمية في ديسمبر 1996[1].

وعليه فقد انطلقت المفاوضات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في مارس 1997 حيث عقدت عدة جولات إلى غاية ديسمبر2001، وقد تضمن الاتفاق الذي وقعت عليه الجزائر بصفة نهائية بمدينة فالونسيا بإسبانيا في 29 أفريل 2002 مجموعة من العناصر الأساسية المتمثلة في الحوار السياسي والاقتصادي المستمر، إقامة منطقة للتبادل الحر مرحليا حسب أحكام المنظمة العالمية التجارة حرية تنقل رؤوس الأموال والخـــدمات وتطبيـــق قواعـــد المنافسة المطبقة في الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى التعاون في مجال العدالة والشـــؤون الداخلية وإقامة تعاون وثقافي واجتماعي، أما في الجانب المؤسساتي فقد نص الاتفاق إنشاء مجلس الشراكة ولجنة الشراكة التي تتمتع بسلطة القرار[2].

---

(1)– جبار ياسين، **الشراكة الأورو متوسطية الواقع والآفاق**، دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير فـــي العلوم الاقتصادية، فرع تخطيط، جامعة الجزائر، 2007، ص03.

(2)– بوشارب أحمد، **تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل منطلق التبادل الحر الأورو–متوسطي**، مـــذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع إدارة أعمال، جامعة الجزائر، 2008، ص88.

لذلك يعد هذا الاتفاق مكسبا دبلوماسيا هاما للجزائر بعد مرحلة من العزلة الاقليمية والدولية عانت منها طيلة عشرية كاملة.

ثانيا: طبيعة علاقة الجزائر والاتحاد الأوروبي بعد إبرام الاتفاق والمصادقة عليه

بعد إبرام العقد والمصادقة عليه من برلمانات دول الاتحاد والجزائر وكذا البرلمان الأوروبي أضحت العلاقة التي تربط الطرفين أوثق مما كانت عليه من قبل بكثير، نظرا للالتزامات والآثار التي رتبها هذا الاتفاق على الأطراف، على سبيل المثال أصبحت الجزائر وجهة مفضلة لدى الاتحاد الأوروبي في التزود بالطاقة بعد كل توتر سواء مع روسيا أو في الخليج العربي، الجزائر وجهة آمنة وكذلك استجابة الأوروبيين للجزائر في طلبها تأجيل التفكيك الجمركي إلى سنة 2002 عوض ما كان مقررا سنة 2017[1]، وهذا حسب بيان لوزارة الشؤون الخارجية وكذا تصريح وزير التجارة بتاريخ:2012.08.23 إضافة إلى التعاون الدائم في المجال الأمني ومكافحة الإرهاب، والجرائم العابرة للحدود...، والتطور الكبير الذي تشهده المبادلات التجارية بين الطرفين إذ انتقلت قيمة الواردات من أوروبا من مبلغ 82 مليار دولار سنة 2002 أي قبل تطبيق اتفاق الشراكة إلى 24.21 سنة 2011 بزيادة تقدر بـ 200% أما الصادرات إلى دول الاتحاد فقد انتقلت من 15 مليار دولار سنة 2002 إلى 36.3 مليار دولار سنة 2011، أي بزيادة تر بـ 140 %، غير أن هذا التطور في المبادلات لا يعكس شراكة قائمة على تبادل المنافع وإنما تحين للفرصة لا غير بين الطرفين.

[1]– موقع وزارة الخارجية:www.mae.dz بتاريخ التحميل:2016/02/27، على الساعة 13:00.

المطلب الثاني: اتفاق شراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي الدوافع والمحتوى

ميزت العلاقة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي اتفاقيات التعاون لمدة تجاوزت الثلاثين سنة هذه الروابط وإن كانت غير الزامية، إلا أنها شكلت إطارا عاما تم على أساسه التوقيع على اتفاقية التعاون سنة 1976، حيث تضمن هذا الاتفاق رخص دخول السلع الصناعية ذات المنشأ الجزائري إلى السوق الأوروبية المشتركة، بهدف ترقية المبادلات التجارية بين الطرفين، وتحسين شروط دخول هذه السلع إلى السوق الأوروبية، إلا أن نتائج هذا التعاون كانت محدودة ولم تستفد منها الصناعات الجزائرية من زيادة صادراتها نحو الاتحاد الأوروبي.

وعليه فإن الارتقاء بالتعاون إلى الشراكة أصبح أمرا ضروريا فرضته العلاقات الاقتصادية الدولية الجديدة بعد إعلان برشلونة سنة 1995، والذي دفع بلدان منطقة جنوب وشرق المتوسط إلى الدخول في مفاوضات مراطونية مع الاتحاد الأوروبي بشكل انفرادي أسفر عن توقيع اتفاق شراكة مع تونس في جويلية عام 1995، ودخل حيز التنفيذ في مارس من عام 1998، كما تم توقيع شراكة مع المغرب في شهر فيفري سنة 996، ليدخل حيّز التنفيذ في شهر مارس 2000، وقد تم توقيع اتفاق الشراكة مع الجزائر في 22 أفريل من عام 2002 ليدخل حيّز التنفيذ في أول سبتمبر من عان 2005، كما تم توقيع اتفاقيات أخرى مع كل من مصر والأردن ولبنان.

الفرع الأول: دوافع الشراكة الأوروبية الجزائرية

هنالك العديد من الدوافع والأهداف التي تمحورت المفاوضات حولها لتجسيد الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.

أولا: دوافع وأهداف الجزائر

بالنسبة للطرف الجزائري فإن المشاكل العويصة التي غرق فيها الاقتصاد الجزائري من مديونية خارجية، تفشي البطالة، جمود الإنجاز الانتاجي وعدم كفاية النمو الاقتصادي وتأخرها عن الركب مقارنة بجيرانها سواء من ناحية التنظيم أو التسيير والتكنولوجيا المستخدمة وعدم كفاية مصادر التمويل، وضعف الاستثمار المحلي ونفور الاستثمار الأجنبي (رغم الفرص الاستثمارية المتاحة في مختلف الميادين) كلها كانت وراء رغبتها في توقيع اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي يتيح لها فرصة وميزات قد تمكنها من تحقيق تنمية اقتصادية شاملة[1].

– طموح الجزائر في التوصل إلى شروط تجارية أفضل مع الاتحاد الأوروبي من أجل تنمية صادراتها والدخول إلى أسواق دول الاتحاد الأوروبي، عن طريق الغاء العوائق غير التعريفية، وتخفيض الرسوم الجمركية والتخفيف من وطأة التشدد الأوروبي فيما يخص المعايير والمواصفات التقنية الواجب توفرها للدخول إلى السوق الأوروبية .

– دخول الجزائر في اتفاقية الشراكة يساعدها على تعزيز موقعها ضمن المجموعة المتوسطية، وتمكينها من دعم برنامج الاصلاح الاقتصادي والاستفادة من المساعدات المالية التي تمنحها أطراف الشراكة.

– يمكن أن يشكل اتفاق الشراكة للجزائر عامل جذب الاستثمارات الأوروبية المباشرة وزيادة معدل النمو الاقتصادي.

– يمكن أن يساهم اتفاق الشراكة في إضفاء نوع من المصداقية للسياسات الاقتصادية في الجزائر.

---

[1]– عياد عبد الحميد، **الشراكة الأورو جزائرية وأثرها على الاقتصاد الجزائري**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا جامعة حسيبة بن بوعلي، العدد01، ديسمبر 2004، ص53.

– يعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للجزائر، حيث أن ثلثي المبادلات التجارية للجزائر تتم مع دول الاتحاد الأوروبي، ولذلك يشكل اتفاق الشراكة إطارا مهما لتحسين هيكل المبادلات التجارية الجزائرية وتحسين كفاءة قطاع الإنتاج.

ثانيا: واقع وأهداف الشراكة بالنسبة للاتحاد الأوروبي

لقد ترجم إعلان برشلونة في العام 1995، أطروحات إقليمية جديدة من منظور الاتحاد الأوروبي، والتي تهدف إلى الجمع بين جنوب وشرق المتوسط النامية ودول الاتحاد الأوروبي الصناعية في تجمع اقتصادي عبر ما يسمى بالشراكة الأوروبية المتوسطية وذلك من منطلق أن هذه الأخيرة تعمل على الرفع من معدل النمو، والاستفادة من نقل التكنولوجيا، وتأهيل المؤسسات الاقتصادية للدول الشريكة.

هذا الاتجاه وإن كان في الظاهر تميزه المساعدات المالية والمادية المرتبطة ببرامج خاصة، مثل برامج MEDAI و MEDAII فإن الباطن منه يظهر أهدافا ذات بعد استراتيجي تعمل دول الاتحاد الأوروبي على تحقيق نتائجها، والتي يمكن إيجازها فيما يلي[1]:

أ-تصريف المنتجات الأوروبية:

انطلاقا من البيانات التي تبين الارتباط الشديد في العلاقات الاقتصادية بين الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي، نجد هذه الأخيرة تشكل الشريك الأول في إطار المبادلات التجارية وعليه فإن مصلحة هذه الدول تقتضي المحافظة على السوق الجزائرية، وإمكانية توسيع نفوذ المنطقة، إذ أن فتح الحدود الجغرافية ورفع القيود الجمركية في منطقة التبادل يحفز هذه الدول على المنافسة في المنطقة تعد السياسة التسويقية لدول الاتحاد الأوروبي أحد الرهانات الكبرى لتصريف منتجاتها في المنطقة والمحافظة على الأسواق، ذلك أن

---

[1]– بن عزوز محمد، **الاقتصاد الجزائري وإشكالية الاندماج الاقتصادي الاقليمي في ظل البحث عن البدائل المتاحة للفترة (1990–2007)**، اطروحة دكتوراه، معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة دالي ابراهيم ،2010.

مزايا الشراكة بالنسبة للضفة الشمالية هي البحث عن السوق، واستهدافها مما يعطيها ميزة تفضيلية في أسواق منطقة المغرب العربي التي تتميز بمحدودية مبادلات التجارية البينية التي تشكل نسبة 2.8% من مجمل مبادلاتها التجارية.

ب. التحكم في الهجرة نحو دول الاتحاد الأوروبي

يعتبر التغيير الديمغرافي في المنطقة الجنوبية من المتوسط بالنسبة للأوروبيين مصدرا محتملا لعدم الاستقرار، وخاصة أن التوزيع السكاني غير متوازن بين شمال المتوسط وجنوبه، تخشى دول الاتحاد الأوروبي بشكل متزايد ما يسمى بالقنبلة السكانية في بلدان المتوسط التي تبلغ نسبة النمو السكاني فيها حوالي 2.4 % مقابل 0.5% في البلدان الأوروبية.

ويؤثر عدم التوازن في النمو السكاني بين ضفتي المتوسط (الشمال والجنوب) في سياسات الهجرة التي تقدمها الدول الأوروبية، في إطار حرية الحركة بالنسبة للعمالة، وفي ضوء التأقلم مع إزالة حواجز حركة الأفراد في دول الاتحاد الأوروبي، علما أنه من الناحية الاقتصادية تعتبر كل دول أوروبا دولا ذات كثافة سكانية متقدمة في السن، وهو ما يدفعها للاستعانة باليد العاملة الأجنبية والشابة، ليس بالصورة التي كانت عليها في السابق عبر امكانات ملئ الفراغ في أسواق العمل لديها، وإنما استغلال هذه العمالة في عقر دارها عبر الفرص التي تمنحها الشراكة الاقتصادية عن طريق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول الشريكة، وتكون بذلك مساهمة في استقرار الهجرة والتقليل منها.

الفرع الثاني: محتوى اتفاق الشراكة الأوروبية الجزائرية

أولا: المحاور الأساسية للاتفاق:

افتتح نص الاتفاق ببيان الاعتبارات التي أدت إلى قيام الشراكة لينظر في الاتفاق حيث جاء في المادة الأولى الأهداف التي تهدف الشراكة الأوروبية الجزائرية، إلى

تحقيقها، كما نصت المادة الثانية الي احترام مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وفق الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، يشكل عنصرا أساسيا لهذا الاتفاق.

وقد ترجم هذا الاتفاق ضمن تسعة أبواب التي تتمثل فيما يلي[1]:

الباب الأول: الحوار السياسي: يضم المواد من 3 إلى 5 ويقرر مبدأ الحوار السياسي الأمني ما بين الطرفين باستمرار حتى يتسنى الشركاء تحقيق المزيد من الرقي والاستقرار وأمن منطقة المتوسط.

الباب الثاني: التنقل الحر للسلع: يضم المواد من إلى 29، حيث يؤسس للإنشاء التدريجي لمنطقة التبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي خلال فترة انتقالية تمتد إلى 12 سنة ابتداء من دخول الاتفاق حيّز التنفيذ.

الباب الثالث: تجارة الخدمات: يضم المواد من 30 إلى 37، حيث يلتزم الاتحاد الأوروبي بمنح الجزائر معاملة الدولة الأولى بالرعاية في إطار الاتفاقية العامة للتجارة والخدمات (GATS).

---

[1]- Décret présidentiel N°5-159 du Rabie El Aouel 1426 correspondant au 27 Avril 2005 portant ratification de l'accord euro-méditerranéen établissant une association entre la république Algérienne démocratique et populaire d'une part et la communauté européenne et ses états menbres d'autres part, signé à valence le 22 Avril 2002, ainsi pue ses années 1 à6, les protocole N°1à7 et l'acte final y afférents, g o N° 31, le 30 Avril 2005.

[*]- وقد قسم الباب إلى ثلاث فصول كما يلي:=

=–الفصل الأول: المنتجات الصناعية (المواد 7–11).

–الفصل الثاني: المنتجات الزراعية ومنتجات الصيد البحري والمنتجات الزراعية المحولة.

–الفصل الثالث: أحكام مشتركة(المواد 17–29).

* لقد قسم هذا الباب إلى أربعة فصول كما يلي:

– الفصل الأول: التعاقد الاجتماعي والثقافي في المواد (67–71)

–الفصل الثاني: الحوار في المجال الاجتماعي المواد(72–73).

–الفصل الثالث: أعمال التعاون في الميدان الاجتماعي المواد (74–76).

–الفصل الرابع: التعاون في مجال الثقافة والتربية المواد (77–78).

الباب الرابع: المدفوعات ورؤوس الأموال والمنافسة وأحكام اقتصادية أخرى: ويضم المواد من 38 إلى 46، حيث يضم الطرفين تنقل رؤوس الأموال والمدفوعات التجارية والمنافسة.

الباب الخامسة: التعاون الاقتصادي: يضم المواد من المادة 47 إلى المادة 66، حيث يتعهد الطرفان على دعم التعاقد الاقتصادي من أجل ضمان المصالح المشتركة للشركاء الاقتصاديين.

الباب السادس: التعاون الاجتماعي والثقافي: ابتداءا من المادة 67غلى المادة 78 (*) ويهدف إلى ترقية التعاون في المجال الاجتماعي والثقافي والتربوي وذات الاهتمام المشترك.

الباب السابع: التعاون المالي: وقد ضم المواد 79 إلى 81، ويهدف إلى تأهيل الهياكل الاقتصادية، تشجيع الاستثمار الخاص لخلق مناصب الشغل، تسهيل الدعم للتنمية الريفية الاهتمام بالآثار السلبية التي يتأثر بها الاقتصاد الجزائري نتيجة إقامة منطقة التبادل الحر.

الباب الثامن: التعاون في ميدان العدالة والشؤون الداخلية: ويحتوي على 10 مواد ابتداءً من المادة 82 إلى المادة 91، ويشمل هذا التعاون مجالات عدّة، مثل التعاون في مجال القانون والقضاء ومكافحة الجريمة المنظمة وتبييض الأموال والمخدرات والإرهاب ورقابة الهجرة غير شرعية.

الباب التاسع: أحكام مؤسساتية عامة وختامية: من المادة 92 إلى المادة 110، حيث تم انشاء مجلس الشراكة على المستوى الوزاري لمتابعة ودراسة المشكلات، وإنشاء لجنة الشراكة تتكفل بعملية تسيير الاتفاق.

خلاصة:

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل يمكن أن نستخلص النقاط التالية:

1)تعتبر الشراكة الأوروجزائرية شكلا من أشكال التعاون تهدف إلى تقوية العلاقة بين الاطراف المتعاملين تهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف تتماشى ومصالح الدول المشتركة.

2)قد تتخذ هذه الشراكة عدة أشكال لذلك لا يمكن أن نطلق على كل تعاون هو شراكة والتحالف ليس هو شراكة ولا اندماج ولا تكامل لذلك ارتأينا أن نبين الاختلاف.

3)تطمح الجزائر للاستفادة من مميزات التحرير التجاري بينها وبين الاتحاد الأوروبي وأما بالنسبة له فهو يطمح للاستفادة من أسواق جديدة لتصريف المنتجات.

4)إن الشراكة بصفة عامة تهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف الأمنية والسياسية والاقتصادية والمالية والاجتماعية والثقافية.

الفصل الثاني

واقع الشراكة الأوروبية الجزائرية

تمهيد:

تشهد المبادرات الخارجية للجزائر نموا مضطردا منذ مطلع القرن الحالي نظرا للآثار الناتجة عن الاصلاحات الاقتصادية، وكذا الاستقرار الأمني والسياسي، وارتفاع عائـــدات صادرات المحروقات التي تحاول الجزائر استغلالها في تأهيل المؤسسات الاقتصادية، مما يؤثر حتما على تجسيد اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

المبحث الأول: آثار اتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية والإجراءات المرافقة لنجاحها

يحتمل أن اتفاقية الشراكة الموقعة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في طياته آثار تعود بالنفع على الاقتصاد الوطني وأخرى تنعكس سلبا على توازناته، فقبل ما نعرض السياسات والإجراءات المرافقة لنجاح تلك الاتفاقية فلابد لنا من عرض آثار تلك الاتفاقية:

المطلب الأول: آثار اتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية

يعد الاتحاد الأوروبي أول شريك اقتصادي حيث تقدر نسبة ما تستورده منه الجزائر 59.39% من حجم الواردات الكلية بينما تقدر نسبة ما تصدره إليه بـ64.52% من حجم الصادرات الكلية خلال عام 2001.

والجزائر استنادا إلى هذا الاتفاق، وبعد ادماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي والانفتاح عليه بأقل تكلفة ممكنة، خاصة وأن الجزائر لها معاملة تفضيلية ستضطر إلى فتح سوقها بموجب الاتفاقية أمام منتجات عالية الجودة وأقل تكلفة وسعرا مقارنة مع المنتجات المحلية، ولذا سيكون للاتفاقية آثارا على الاقتصاد الوطني بكل أشكاله.

الفرع الأول: أثرها على القطاع الصناعي

يعد القطاع الصناعي على تواضعه أكثر القطاعات الاقتصادية تأثيرا بدخول اتفاق الشراكة حيّز التنفيذ، وخاصة بعد التفكيك التدريجي للحواجز الجمركية المفروضة على مناطق التبادل الحر للمنتجات الصناعية، فبتطبيق هذه الاتفاقية سوف تطرح عدة تساؤلات تتعلق أساسا بـ[1]:

[1]– بارة عصام، بن جميل عزيزة، الملتقى الوطني حول حرية المنافسة، مداخلة بعنوان **انعكاسات اتفاق الشراكة الأوروجزائرية على تحرير التجارة الخارجية**، قسم الحقوق والعلوم السياسية، باجي مختار، عنابة، 2013، ص30.

1- مدى قدرة السلع الصناعية الجزائرية على المنافسة في الأسواق الداخلية والخارجية.

2- مدى قدرة القطاع الصناعي على حماية أسواقه الداخلية أمام فتح الحدود التجارية للسلع الأوروبية المنافسة.

ولهذا ستكون الآثار السلبية بسبب العجز عن منافسة نظراتها الأوروبية، مما سيؤثر على المؤسسات الانتاجية، وستغلق العديد من تلك المؤسسات، مما سيؤدي إلى زيادة معدلات البطالة.

3- التفكيك التدريجي للرسوم الجمركية على المنتجات الصناعية سيؤدي إلى زيادة الواردات وذلك بسبب ضعف المنتوج الأوروبي ورخص ثمنه، كما أن الغاء الرسوم الجمركية سوف يؤثر سلبا على ميزانية الدولة باعتباره عنصرا أساسيا فيها.

الفرع الثاني: أثرها على القطاع الزراعي

يساهم القطاع الزراعي بنسبة 11% من مجمل الانتاج الوطني، ويشغل 24 % من اليد العاملة، وهذا في مختلف مخططات التنمية، بحيث تترجم الوضعية الصعبة التي يعاني منها في[1] :

- ضعف المردودية، والنقائص المسجلة في ميدان حماية الموارد وتثمينها خاصة في أنظمة التبريد والنقل، والتخزين والتوزيع.
- النقائص المسجلة في مجال المكننة واستعمال المخصبات، ونقص الدعم المالي والتقني المقدم للقطاع.

واتفاقية الشراكة سوف تؤثر بصورة مباشرة على هذا القطاع ويمكن أن يتضاعف بعد تحديد المبادلات الخاصة بالمنتجات الفلاحية ومنتجات الصيد البحري، وهذا من خلال

[1]- بارة عصام، بن جميل عزيزة، المرجع السابق، ص35.

غزو المنتجات الأوروبية للسوق الجزائرية من جهة وضعف الإنتاج الزراعي، وكذا الحواجز غير التعريفية عند تسويقه للمنتوج الوطني في الأسواق الأوروبية، كاشتراط المطابقة مع المعايير الخاصة بحماية البيئة وتحديد سياسة أو برنامج التطوير.

والآثار السلبية لتطبيق اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي على القطاع الزراعي لا يعني عدم وجود ايجابيات لهذه الاتفاقية على القطاع منها:

* تحرير المبادلات الخاصة بالمنتجات الفلاحية ومنتجات الصيد البحري، سيفتح أمام الجزائر فرص واسعة لتصدير منتجات تملك فيها مزايا مهمة مثل: الطماطم والتمور ولحوم الأغنام- الحمضيات، ومن ثم النفاذ إلى الاسواق الأوروبية، بعد تحسين الانتاج وتحقيق فائض للتصدير، إضافة إلى توفير عنصر الجودة والنوعية في هذه المنتجات.

إن امتداد حدة المنافسة في المستقبل، قد يشكل حافزا للجزائر لكي تعمل على تطوير القطاع الفلاحي والاهتمام به.

الفرع الثالث: أثرها على المالية العمومية

التفكيك الجمركي وتحرير المبادلات سيمارسان ضغطا على توازن المالية العمومية وهذا من خلال التخفيض في الإيرادات الجمركية التي تساهم بصفة هامة في مجموع إيرادات الدولة، غير أن تأثيرها مختلف من دولة لأخرى، وهذا يرجع إلى مدى الحماية الموفرة من قبل كل دولة، إضافة إلى حصة الاتحاد الأوروبي في تجارة هذه الدول الخاضعة للتخفيضات الجمركية، فعلى سبيل المثال تمثل الإيرادات الجمركية للجزائر نسبة 23.4% من مجموع الايرادات (أي نسبة 2.7% من الناتج المحلي)، وأن حصة الاتحاد الأوروبي من مجموع الإيرادات الجزائرية تمثل 65% حيث تمثل الايرادات الجمركية لهذه الواردات 15.2% من مجموع الايرادات (أي نسبة 1.89% من الناتج المحلي الاجمالي)[1] .

[1]- بارة عصام، بن جميل عزيزة، المرجع السابق، ص38.

إن وزارة المالية سنة 2005 حسب بعض التقديرات التي أعدت حول الآثار المرتقبة لاتفاقية الشراكة الأورو جزائرية ومنطقة التبادل الحر، أن نقص القيمة النهائية رد الدولة من الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة على الواردات في غضون سنة 2008 ستكون في حدود نسبة 3% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2004 أما بلغة الأرقام فقد تم تحديد بعض التوقعات من قبل نفس الجهة(وزارة المالية) بخصوص خسائر الميزانية في السيناريوهات الآتية[1] :

1- السيناريو الأول: خسائر الميزانية سنة 2006 وهو تاريخ التفكيك الكلي للقائمة الأولى من السلع يتوقع أن تتعرض الجزائر لخسارة أو فقدان ما قيمته 26.3 مليار دج من الإيرادات الناتجة عن الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة، أي بنسبة 0.4% من الناتج المحلي الاجمالي لسنة 2004.

2- السيناريو الثاني: خسائر الميزانية سنة 2008 وهو تاريخ بداية التفكيك الجمركي لقائمتي السلع الثانية والثالثة فيتوقع أن تفقد الجزائر ما قيمته 40 مليار دج من الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة على الواردات، أي بنسبة 0.7 % من الناتج المحلي الاجمالي لسنة 2005.

3- السيناريو الثالث: خسائر الميزانية سنة 2013 وهو تاريخ تفكيك النهائي والكلي على القائمة الثانية من السلع يحتمل أن تفقد الجزائر ما مقداره 1180 مليار دج من الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة أي ما نسبته 1.90 % من الناتج المحلي الاجمالي سنة 2004.

4- السيناريو الرابع: خسائر الميزانية سنة 2018 وهو تاريخ التفكيك النهائي للقائمة الثالثة من السلع حيث يحتمل أن تفقد الجزائر ما قيمته 188.8 مليار دج من الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة أي بنسبة 31% من الناتج المحلي الاجمالي لسنة 2004.

[1]- سمينة عزيزة، المرجع السابق، ص155.

وإذا ما قارنا حجم الخسائر الجبائية للجزائر مع كل من تونس والمغـــرب، نجـــد أن تونس فقدت ما يقارب 65.1 مليون دينار تونسي سنة 1996، (أي بنسبة 0.34% مـــن الناتج المحلي الإجمالي)، و272 ميلون دينار تونسي سنة2002 (أي بنسبة 0.91 % مـــن الناتج المحلي الاجمالي)، أما المغرب فقد سجلت خسارة في إيراداتها قدرت بـــ 1.2 مليار درهم سنة 2001 أي نسبة 0.3% من الناتج المحلي الاجمالي)، و1.5 مليار درهم ســـنة 2002 (أي بنسبة 0.4 % من الناتج المحلي الإجمالي لسنة2001) وأن الخسارة الجبائيـــة المتوقعة قد تصل إلى 1.9 % من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2012.[1]

وفي هذا الإطار تؤكد السلطات الجزائرية على أنه من الضروري تعويض تكـــاليف إعادة التأهيل على الأقل بدعم مالي في حدود 03 ملايير دولار سنويا.

فهذا الحجم من التأثير في الخسائر في الإيرادات العامة للدولة يعطي إشارة قوية من الاختلالات التي يستخلفها هذا الاتفاق على المالية العامة نتيجة للتفكيك الجمركي، لاســـيما إن لم تتمكن من تعويض هذه الخسارة في المواد عن طريق تخفيض مقابل فـــي النفقـــات العامة لأهمية الحاجة إلى بناء الهياكل القاعدية وكذا النفقات الإضافية لتمويـــل التحـــول القطاعي الناتج عن مواجهة المنافسة الأوروبية المتزايدة.

لذلك يجب القيام بإصلاح النظام الضريبي من خلال التحكم فـــي النفقـــات العموميـــة ومحاربة الغش والتهرب الضريبي، وتطبيق واسع للرسم على القيمة المضافة مما ســـيمح بتوحيدها على جميع القطاعات، وتحسين عملية تحصيل وجمع الضرائب، والعمل علـــى رفع الجباية المباشرة وبدلا عن الجباية غير المباشرة التي تشكل عـــبءً علـــى مســـتوى أسعار الاستهلاكية وما ينتج عنه من آثار تقييدية على الطلب الداخلي وهو ما يعرف بأثر

[1]- Ministère des finances, accord d'association avec l'union européenne, « contenu & impact», les impacts prévisible de l'accord d'association avec l'UE sur le budget de l'état et le niveau de la protection tarifaire en Algérie, 2005, pp(14 et 26).

الرافعة التعويضية التي تقوم على: إما توسيع القاعدة الضريبية أو الفعالية في الجمع والتحصيل[1].

كما يجب إصلاح النظام المالي وتأهيل القطاع المصرفي من أجل الرفع من الادخار المحلي وتشجيع تمويل المؤسسات والتعجيل ببرامج خوصصة المؤسسات العمومية المستنزفة لموارد الدولة، ووضع أنظمة حماية اجتماعية موجهة بطريقة أكثر انتقائية نحو الشرائح التي تعاني مشاكل صعبة، واستعمال مكثف وعقلاني لإيرادات الخوصصة من أجل التقليل من حجم المديونية، إذ أن الايرادات الناتجة عن عملية بيع المؤسسات أو التنازل عن أصولها لا يجب اعتبارها كإيرادات ميزانية، فهي لا تمثل سوى المقابل السائل عن أصول مادية أو معنوية، وأثرها على الميزانية هو في الواقع حيادي[2].

الفرع الرابع: أثرها على التجارية الخارجية والميزان التجاري

سيكون للتفكيك الجمركي من جانب واحد إزاء السلع الصناعية التجارية القادمة من الاتحاد الأوروبي أثر كبير على الميزان التجاري للجزائر، التي حققت خلال السنوات الأخيرة فوائضا في الميزان وهذا بسبب زيادة الواردات من السلع الصناعية القادمة من أوروبا بوتيرة أكبر من الصادرات في المدى القصير، وهو أثر منطقي ناتج عن الشروط الهيكلية والتنظيمية الجديدة، حيث ستنشأ هذه الزيادة عن طريق ما يسمى بتحويل التجارة (Trude diversion) على حساب باقي الدول الصناعية التي سوف تستفيد من هذا التفكيك الجمركي، لكن عن ما تتغير الوضعية على المدى المتوسط والبعيد باتجاه زيادة الصادرات بسبب إعادة التخصيص في عوامل الانتاج وهذا لا يتأن إلا إذا كان الجهاز الاقتصادي للبلد مرنا والسياسة الاقتصادية تتسم بالاستقرار إضافة على زيادة تدفق رؤوس الأموال، وجلب الاستثمار الأجنبي.

---

[1]– جبار ياسين، المرجع السابق، ص407.

[2]– زايري بلقاسم، **الآثار الاقتصادية على الاقتصاد الجزائري لتكوين منطقة التبادل الحر ما بين الجزائر والاتحاد الأوروبي**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، 2004/2003، ص199.

يمكننا من خلال هذا التحليل، نلاحظ ان السوق الجزائرية، لا تتمتع بخاصية التنـــوع وتبقى عرضة للصدمات الخارجية، وهذا بسبب الحماية المفروضة والعوائق المتمثلة فـــي الحواجز التعريفية وغير التعريفية، وسياسات الاحلال محل الـــواردات التـــي انتهجتهـــا الجزائر خلال العشريات السابقة والتي أدت إلى الاتجاه نحو الأنشـــطة غيـــر التنافســـية فضلا عن الاحتكار الممارس من طرف الدولة عن طريق المؤسسات العامة في مختلـــف القطاعات الاقتصادية والقطاع الخاص في المساهمة في النشاط التجاري والاقتصادي.

سيؤدي التفكيك الجمركي إلى حدوث ضغطا على الميزان التجـــاري بســـبب زيـــادة الواردات من السلع الصناعية الوافدة من أوروبا باتجاه السوق الأوروبية وذلك للأســـباب الآتية، وبالمقابل لن تستفيد الجزائر من مزايا تفضـــيلية علـــى الصـــادرات أي الرســـوم الجمركية المفروضة على الواردات في الدول الأوروبية المتدنية، وليس لها تأثير علـــى تقليص الواردات إلى أوروبا، بل تعتمد على معايير أخرى(صحية، بيئيـــة، مواصـــفات فنية، معيار الجودة،...إلخ) تؤدي إلى الحدّ من دخول الســـلع الجزائريـــة إلـــى الســـوق الأوروبية في حالة عدم تطابقها مع هذه المعايير[1].

إن أوروبا منضمة إلى المنظمة العالمية للتجارة، وهو ما منح جميع الدول الأعضـــاء في المنظمة نفس المزايا التي تمنحها لأي دولة أخرى، وهذا استنادا إلى الدولـــة الأولـــى برعاية، إضافة إلى ذلك فإنّ الاتحاد الأوروبي قام بإبرام اتفاقيات تحرير تجارة مع معظم الدول الأخرى (الأمريكية، الآسيوية) وهذا ما يجعل صادرات الجزائرية خاضعة للمنافسة في الأسواق الأوروبية من طرف صادرات دول جنوب وشرق آسيا والدول الأخرى في أفريقيا والمحيط الهادي وأمريكا اللاتينية.

[1]– سمينة عزيزة، المرجع السابق، ص156.

الفرع الخامس: أثرها على الادخار، الاستثمار وميزان المدفوعات

يلاحظ المتتبع لسياسة الاستثمار الأجنبية المباشرة في الجزائر أنها كانت من الدول الأكثر تقييدا للاستثمارات الأجنبية، حيث لم تكن هناك قوانين وأطر مؤسسية لتشجيع وتحفيز الأجانب على توظيف أموالهم في مختلف قطاعات الاقتصاد، بادرت الجزائر إلى سن جملة من القوانين والتشريعات المنظمة للاستثمارات الهادفة إلى تقديم الامتيازات والضمانات الكافية للمستثمرين الأجانب، لكن رغم ذلك بقيت حصة الاستثمارات الأجنبية الوافدة للجزائر ضعيفة جدا (باستثناء قطاع المحروقات) حيث تتجاوز 06 ملايين إلى 07 ملايين دولار أي ما يعادل 0.1 % من حجم الاستثمارات في منطقة البحر المتوسط[1].

ومن هذا المنطلق يمكننا القول أن اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية يحتمل أن تؤدي في البداية إلى امتصاص المدخرات بفعل الغاء القيود الكمية والرسوم الجمركية التي تشجع الاستهلاك من خلال توفير جملة واسعة من السلع، الاستهلاكية كما تؤدي أيضا إلى تنامي حجم الاستثمار بفعل دخول المزيد من التدفقات الرأسمالية إلى الداخل(الوطنية والأجنبية) قصد توسيع وتحسين طاقات الانتاج، وهذا ما يتطلب ضرورة جذب استثمارات كبيرة لتوفير البنية الأساسية التي تساعد على النشاط الاقتصادي ومنه إلى جذب، تدفقات أكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر، لكن ينبغي التنبيه إلى أمر مهم يتمثل في أن جذب هذه المكاسب لن يكون إلا تم مرافقة هذا التحرير بسياسة توجيهية، تحدد أسلوب توجيه الاستثمارات الوطنية والأوروبية إلى القطاعات الاقتصادية الجزائرية، حسب مزايا، وهذا من أجل تفادي الدخول المكثف لرؤوس الأموال الأجنبية المضاربة القصيرة المدى خاصة في ظل وضعية النسبية التي يتمتع بها الاقتصاد الكلي الذي لا يتسم بالاستقرار وهو ما حدث في المكسيك سنة 1991.

[1]– سمينة عزيزة، المرجع السابق، ص157.

وتجدر الملاحظة أن تصحيح الاختلالات وتحقيق مستويات نمو إيجابية في الجزائر لا يقوم إلا على تشجيع الاستثمارات المنتجة لما لهذه الأخيرة من أهمية في توفير فرص التشغيل الدائمة، ومنه خلق مداخيل تؤدي بدورها إلى زيادة الطلب الكلي غير أن المشاكل التي تواجهها الجزائر هي ضعف مستوى المدخرات المحلية وبالتالي اللجوء إلى موارد التمويل الخارجية وما نتج عنها من تفاقم حجم المديونية، ففي ظل هذه المعطيات فإن البديل الحقيقي يتمثل في تحضير وتشجيع الاستثمارات الأجنبية لتحل محل التمويل بالديون.

وعلى هذا الأساس، فإن اتفاق الشراكة الأورو جزائرية سوف يؤدي تأثيرا هاما على ميزان المدفوعات من خلال مختلف العمليات الخاصة بالعمليات التجارية والعمليات الرأسمالية، وبالتالي فإن الأثر الأول الممكن تسجيله لهذه الاتفاقية يعكس في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وزيادة رأسمال المادي، كما يمكن أن ينعكس ايجابيا على ميزان حساب رأسمال، وذلك باللجوء المؤسسات الأجنبية إلى بيع مقابل الحصول على العملة الوطنية لتغطية وتمويل اعمالا لاحتياجات مادية، أما الأثر الثاني فيكمن في سدّ حاجيات السوق الوطنية إذا ما وجهت هذه الاستثمارات الأجنبية إلى القطاعات التي تحل محل الواردات كما تؤدي كذلك إلى تحسين ميزان مدفوعات ككل إذا ساهمت هذه المؤسسات في توسيع حجم الصادرات إلى دول العالم وإعادة التصدير إلى الدولة الأم.

وينبغي الإشارة إلى أن تحسين ميزان المدفوعات مرهون بالميزان التجاري، أي أن زيادة الصادرات والتقليل من الواردات وكذا ميزان حساب رأسمال، وذلك بمقارنة حجم الموارد المحولة منه من خلال تحويل رأسمال والأرباح ومداخيل العاملين الأجانب، بحجم التحسن الذي يطرأ على الميزان التجاري[1].

[1]– سمينة عزيزة، المرجع السابق، ص158.

المطلب الثاني: الإجراءات (السياسات) المرافقة لنجاح اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية

لا يقتصر نجاح اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي على تحرير حجم المبادلات ودخول السلع الجزائرية إلى السوق الأوروبية، بل ينبغي على الجزائر اعتماد العديد من السياسات والاجراءات المرافقة التي تساعد على خلق مناخ استثماري من شأنه أن يؤدي إلى تصحيح الاختلالات الهيكلية التي يعيشها الاقتصاد الوطني، ويمكننا تخليص أهم هذه الإجراءات فيا يلي:

الفرع الأول: إعادة التأهيل الصناعي:

السلطات العمومية يعرف برنامج إعادة التأهيل على أنه " مجموعة من الاجراءات المختلفة التي تقوم لفائدة المؤسسات قصد تحسين مردوديتها وأداءها في ضل المنافسة العالمية المتنامية، ويمكن أي يؤدي برنامج إعادة التأهيل إلى إحداث أثرين إيجابيين يتمثلان في تحسين الانتاجية والمنافسة على مستوى السوق المحلي، غير أن فعالية هذا البرنامج مرهونة بتبني المؤسسات مجموعة من التدابير والمعايير المتعلقة بتحديث أساليب التنظيم، الانتاج، الاستثمار، التسيير والتسويق، وذلك من خلال القيام بإصلاحات على المستوى الداخلي للمؤسسة، تتمثل في تأهيل ثلاث محاور أساسية:[1]

أ- **الاستثمارات غير المادية:** ويتعلق الأمر بجميع الاستثمارات المعنوية الهادفة إلى تحسين القدرة التنافسية للمؤسسة، خاصة ما يتعلق بالطاقات البشرية، المعارف العلمية الدراسات والبحوث التطبيقية، البحث عن اقتحام أسواق جديدة، ابتكار منتوجات جديدة تحسين الجودة، إعداد برامج معلوماتية تساعد على الرفع من القدرة التنافسية للمؤسسة اعتماد أساليب جديدة في عمليات التنظيم التسيير والانتاج...إلخ.

[1]- Abd el hak lamiri, les, lants de redressement, contcepts et méthodes et conduits par les entreprises Algériennes, revue des sciences commerciales et de gestion, école supérieure de commerce d'Alger, N)03, AVR2004, PP 106-110.

ب-**الاستثمارات المادية:** على غرار الاستثمارات المعنوية التي تؤثر بطريقة غير مباشرة في تحسين أداء ورفع تنافسية المؤسسة، فإن الاستثمارات المادية المتمثلة في وسائل الانتاج تساعد على رفع القدرة التنافسية للمؤسسة، عن طريق زيادة الانتاج والتحكم في التكاليف وذلك من خلال[1]:

- تشخيص عام لكل الوظائف الموجودة في المؤسسة.
- تحديث التجهيزات والمعدات ومواكبتها مع التطورات التقنية والتكنولوجيا الجديدة.
- اقتناء تجهيزات جديدة تؤدي إلى رفع أكثر للمردودية (التخفيض في التكاليف وتحسين الانتاجية).
- الرفع من نسبة استعمال التجهيزات المتوفرة والتنازل عن الاستثمارات أو الأصول غير المستعملة أو التي تشتغل ببطاقات ضعيفة.

ج-إعادة الهيكلة المالية:

- حكم الامكانيات الذاتية (برفع رأسمال المؤسسة، وذلك إما بفتح رأسمال للاكتتاب أو عن طريق اصدارات جديدة.
- التحكم في حجم ونوعية الديون.
- تمويل الاستثمارات برؤوس أموال دائمة.
- ترشيد استعمال القروض البنكية.
- تقليص اليد العاملة مقارنة بحجم نشاط المؤسسة، وذلك باعتماد إحالة العمال على التقاعد أو التسريح الإرادي... إلخ.

[1]- Abd el hak lamiri, la mise à niveau : enjeux et pratique des entreprises Algériennes, revue des science commerciales et de gestion, école supérieure de commerce d'Alger, N°02, Juillet 2003, PP 43-45.

الفرع الثاني: توسيع نطاق الحكم الراشد

إنّ الظفر بالمكاسب التي توفرها الشراكة بشكل عام ومنطقة التبادل الحر التي تمسّ أساسا الجانب الاقتصادي، لا تقتصر على الاصلاحات الاقتصادية في ظل حكم لا يتمتع بالرشادة والعدالة، ولا تملك مؤسسات قوية تؤدي وظائفها بصورة جيّدة وتتمثل هذه المؤسسات كما حدّدها داني روطريك وسوبر امانيات فيما يلي[1]:

أ- **المنظمات المنظمة للسوق:** هي تلك المؤسسات التي تتعامل مع التأثيرات الخارجية للسوق، نقص المعلومات...إلخ، وتشمل عادة قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية، النقل والخدمات المالية.

ب-المؤسسات المحققة للاستقرار: هي تلك التي توفر البيئة الاقتصادية المستقرة من خلال وصفها لسياسات اقتصادية نقدية ومالية ملائمة، وتتمثل هذه المؤسسات في وزارة المالية البنوك المركزية المسؤولة على الإدارة الاقتصادية والمالية والهادفة إلى تقليل التقلبات والهزات الاقتصادية الكلية وتفادي الأزمات المالية.

ج-المؤسسات المانحة للشرعية: هي تلك المؤسسات التي تمنح الشرعية والمصداقية للسوق، وتعزّز الكفاءة التشغيلية له، بوضع نظام يحمي حقوق الملكية للمستثمرين وعائداتهم، وكذلك القواعد التنظيمية التي تحد من الغش ومن السلوكات المنافية للمنافسة وبالتالي يمكننا القول أنه من الأسباب الرئيسية لأوجه الاختلاف في مستويات الرفاهية والنمو الاقتصادي بين الدول راجع أساسا إلى الحكم الراشد المشجع على الاستثمار المادي والبشري والتحول التكنولوجي.

---

[1]- **داني روطريك، سوبرامانيات، التبعية للمؤسسات- ما ذا تعني وماذا لا تعني**، مجلة التمويل والتنمية، العدد 2،40 جوان2003، ص32.

الفرع الثالث: ضرورة الحصول على المزيد من الاعانات المالية:

تعتبر المساعدات الأوروبية لمنطقة جنوب وشرق المتوسط ى ضـــرورية لمرافقـــة الاصلاحات والانفتاح الاقتصادي فقد استفادت الجزائر من 164 مليون أورو خلال الفترة 1995–1999 أي بنسبة 5% فقط من المبلغ المخصص لبرنامج MEDA وهـــو 3.435 مليون أورو، وقد تم توجيه هذا المبلغ إلى الأوجه الآتية:

– برنامج التصحيح الذي باشرته الجزائر خلال الفترة 1995–1998 والـــذي مـــسّ التجارة الخارجية، وخوصصة المؤسسات العمومية، السكن والشبكة الاجتماعية.

– تطوير القطاع الخاص وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم عملية إعادة الهيكلة الصناعية وتحديث القطاع المالي والمصرفي.

– تدعيم البنى التحتية أو الهياكل القاعدية وحماية البيئة[1].

الفرع الرابع: ضرورة استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

يمكن اعتبار الاستثمارات الأجنبية المباشرة المرافقة لتوقيع اتفاقيات الشراكة عامـــل هام لنجاح هذه الاتفاقيات غير أن استقطاب هذه الاستثمارات يتطلب ما يســـمى بالمنـــاخ الاستثماري المساعد على ذلك والمتمثل في الأوضاع القانونية والسياســـية والاجتماعيـــة وتوفير البنى التحتية (الهياكل القاعدية)، حيث أن وضعية هذه الأخيـــرة تـــؤثر تـــأثيرا واضحا على الاستثمار لدى العديد من المستثمرين، المحدد لقدرة المؤسسة على المنافســـة باعتبار أن الكهرباء وشبكات النقل (الطرق، الموانئ، المطـــارات، والســـكك الحديديـــة) وشبكات الاتصال السلكية واللاسلكية وخطوط أنابيب النفط والغاز كونها مـــن عناصـــر الانتاج، وتدخل ضمن تكاليفه[2].

وعلى هذا الأساس ومن أجل تحقيق هذا السعي(جلـــب المزيـــد مـــن الاســـتثمارات الأجنبية التي تساعد على إعطاء الانطلاقة الحقيقية للاقتصاد الوطني) ينبغي توفير بنـــك

---

[1]– الندوة الدولية حول الاندماج العربي كآلية لتفعيل الشراكة الأورو عربية، جامعة فرحات عباس ، سطيف، أيام 8–9 ماي 2004، ص04.

[2]- Jeans-Louis reffers, la méditerranée aux portes de l'an 2000, Paris, 1997, P143.

معطيات يتعلق بحصر الفرص الاستثمارية المتواجدة في البلد، وكذا توضيح تلك الأنظمة والقوانين والتشريعات المالية والجبائية والمحاسبية ووضعها تحت تصـــرف المســـتثمرين الوطنيين والأجانب (أي وضع دليل المستثمر).

المبحث الثاني: تقييم الشراكة الأوروبية الجزائرية

مرت العلاقات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي بالعديد من المراحل والهدف من هذه الشراكة هو تحقيق الأمن والاستقرار والنهوض بالاقتصاد الجزائري، وقد دخل هذا الاتفاق حيّز التنفيذ في الفاتح من سبتمبر 2005 حيث تعتبر هذه الفترة قصيرة لتقييم هذه الشراكة، إلاّ أنّنا سنحاول جمع بعض الايجابيات والسلبيات المتعلقة بها، والتي قد تؤثر على الاقتصاد الجزائري وتدفعه أما تحقيق التنمية والنهوض بالاقتصاد والوطن أو خسارة على عدّة مستويات.

المطلب الأول: ايجابيات الشراكة الأورو جزائرية

وصفت رئيسة وفد التعاون والتشغيل بالاتحاد الأوروبي في الجزائر " نفارومانيلا" أن نتائج برنامج تنفيذ اتفاق شراكة الاتحاد الأوروبي مع الجزائر في جميع المجالات هي نتائج طيبة وإيجابية وفي ندوة صحفية عقدتها بالجزائر عرضت تمويلات الاتحاد الأوروبي في الجزائر بين سنة2008-2013 والتي وصلت إلى أكثر من 366 مليون أورو، والتي شملت النمو الاقتصادي والتوظيف واصلاح العدالة وتعزيز الخدمات العامة الأساسية والتنمية المستدامة والثقافة[1].

وأضافت مانيلا أن الشراكة مع الاتحاد الأوروبي خلال السنوات القليلة الماضية واكبت مسار الجزائر نحو التطور والحداثة والعصرنة من خلال تعزيز مؤسساتها ودعم المجتمع المدني، وغطى التعاون بين الاتحاد الأوروبي والجزائر بشكل رسمي المجالات التالية:

- تعزيز المؤسسات والبنية التحتية الاقتصادية وهذا من أجل تنفيذ اقتصاد السوق ودعم تطور الشركات الصغيرة والمتوسطة.

---

[1]- منى لعموري، **اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي حقق نتائج إيجابية**، نشر في المواطن 2014/10/21، متوفر على الرابط التالي: http//elmouatane.com/?,P86 55 بتاريخ:2016/01/02، على الساعة 15:00.

– تعزيز نظام الجودة وتسيير التجارة وتحسين مناخ الأعمال وأيضا المساهمة في التنمية البشرية وتشجيع التوظيف وتوطيد سياسة القانون والحكم الرشيد من خلال مرافقة قطاع العدالة واصلاح نظام السجون وتعزيز المؤسسات.

– تنظيم التبادل الثقافي ودعم سياسات البيئة والتنمية المحلية.

– ساهم الاتفاق كذلك في تحسين سلامة الأغذية والصحة النباتية وأيضا التحضير لمخطط وطني للمياه في سنة 2003 ووضع مخطط لمكافحة الأمراض المعدية.

– تقريب سياسات ضفتي البحر الأبيض والاتحاد الأوروبي من خلال توفير الموارد التقنية اللازمة من أجل تحقيق التنمية في الجزائر والتقرب من أساليب ومبادئ التنمية الأوروبية[1].

– ضم ملفات الأمن والدفاع وحقوق الانسان إلى اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، مما يسمح بتوسيع أرضية الحوار إلى جانب العمل على معالجة ملف الهجرة غير الشرعية، وتحقيق ظروف الاستقرار لآلاف الشباب الجزائريين[2].

– مواجهة التحديات الأمنية في الفضاء المشترك بصفة جماعية وتضامنية لمواجهة الظروف الاقليمية والدولية الصعبة التي تهدد أمن واستقرار المنطقة.

– تسهيل تنقل الأشخاص والتأشيرات الخاصة للطلبة والباحثين الجزائريين.

– انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية يمثل الأولوية بالنسبة للاتحاد الأوروبي لتنويع الاقتصاد الجزائري وارسائه ضمن المسالك الاقتصادية والتجارية العالمية[3] عاد اتفاق الشراكة المبرم بين الجزائر والاتحاد الأوروبي بالعديد من الفوائد في مختلف الميادين ويمكن حصرها فيما يلي:

---

[1]– منى لعموري، نفس المرجع السابق.

[2]– بشير مصطفى، **الشراكة الجزائرية الأوروبية**، الرؤى الغائبة، نشر في الشروق 2009/06/17، متوفر على الرابط التالي: http://www.ecnoroukonline.com/ara/articles/3811.html، بتاريخ:2016/02/02، على الساعة 10:00. .

[3]– فاطمة الزهراء حمادي، **الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي لا يبج أن تقتصر على الطاقة**، جريدة الفجر العدد 2573، الأربعاء 29 أفريل2016.

– زيادة عدد الزيارات الرسمية إلى الجزائر منها: قيام رئيس المفوضية الأوروبية خوسييه مانويل بارسو Khosémanuel Barroso تلبية لدعوة من رئيس الوزراء عبد المالك سلال بزيارة للجزائر وذلك يوم 07 يوليو 2013، حيث تم التوقيع على مذكرة تفاهم بشأن إقامة شراكة استراتيجية بين الاتحاد الأوروبي والجزائر في مجال الطاقة[1].

تحدث بارسو خلال هذه الزيارة على أن الجزائر هي شريك مهم للغاية بالنسبة للاتحاد الأوروبي، وفي نفس الوقت يؤكد على تعميق وتكثيف علاقات الشراكة مؤكدا أن الطاقة هي أحد المجالات ذات الأولوية للشراكة،، كما أنها عنصر أساسي في بناء منطقة مشتركة من الرخاء والاستقرار فالجزائر هي المورد الرئيسي للغاز الطبيعي إلى أوروبا وإمكانية التعاون والتوافق كبيرة بين الطرفين في مجال الطاقات المتجددة[2].

من بين الزيارات أيضا، الزيارة الرسمية من قبل المسؤولين الايطاليين في الجزائر وهذا إشارة قوية على الرغبة في الدخول في مشاريع واسعة النطاق مثل صناعة السيارات، الزراعة، الطاقة، السياحة، فمن خلال تقييم مشروع الشراكة نجد أيضا مست العديد من المشاريع في مختلف القطاعات، ويلاحظ كذلك تحسين العلاقات مع الاتحاد الأوروبي[3].

كذلك زيارة الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي لمنطقة الساحل إلى الجزائر السيد "روفيراني دي قينتو M.Reveyrand deGanton ومنسق الاتحاد الأوروبي لمكافحة الارهاب السيد دي كريستوف M.Dekerchove وذلك يوم 14–16 يناير 2014، وهدف هذه الزيارة تعزيز الحوار والتعاون بشأن القضايا الأمنية والإقليمية، حيث بدأت المفاوضات لإعداد خطة عمل بشأن سياسة الحوار الأوروبية والزيارة التي قام بها وفد

---

(1)- Hamza hamouchene, Algérie l'approvisionnement de l'européen gaz Algérien est-ilplus important que les droites humains.3sep.sur le sit web : http://platform londonor/p-article/algérie.

(2)- Actualté l'algérie et un partenaire-clépour l'union europeéne, sur le dite web: www.liberte-algérie-com/actualite léalgerie-est- un partenaire- cle pour europeénne-192085 print/1.

(3)- Algerie/ Italie : la libye. Lénergie et le rest par Ghanna oukazi, mercredi 3 décembre 2014, sur le sit web : nttp://french.irib. ir/afrique- opinions item/350946. Alg%

البرلمان الأوروبي يوم28–31 أكتوبر2013، هي كذلك فرصة لتعزيز الحوار بين البرلمانيين من كلا الطرفين.

وفي مارس 2012 توقيع الاتحاد الأوروبي والجزائر اتفاق بشأن التعاون العلمي وتنمية القدرات المعرفية، والمعلوماتية، واكتساب تكنولوجيات جديدة[1].

إن هذه الزيارات هي فرصة هامة لتبادل وجهات النظر، فيما يخص تنويع مشاريع الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، حيث عرفت الجزائر العديد من الايجابيات فيما يخص المكاسب والانجازات في العديد من المجالات الاقتصادية والثقافية وعدم اغفال الحوار السياسي، وفي العديد من المجالات الأخرى لما لها من فائدة ومصلحة للطرفين[2].

– تغير شكل التعاون حيث تم الانتقال من دعم التنمية الريفية والبنية التحية لنهج أكثر ملائمة، بما في ذلك دعم عملية الاصلاحات والاقتصاد والتحديث التي بدأتها الجزائر .

– فتح الاتحاد الأوروبي المفاوضات أمام المنتجات الزراعية، وارتفاع صادرات الجزائرإلى الاتحاد الأوروبي إلى ما يقارب 35% عام 2008[3].

– الاهتمام أكثر بالموضوعات المتصلة بتعزيز الحكم الرشيد، كتطوير وسائل الاعلام، حقوق الانسان، مشاركة المجتمع المدني، بالإضافة إلى الوسائل المتعلقة بالديمقراطية، العدالة، تعزيز مكافحة الفساد، نشر استراتيجية فعالة لخلق فرص العمل والحد من البيروقراطية، والإدارة البيئية المتكاملة وتطوير الطاقات المتجددة،...، كل هذه الموضوعات هي طرق محتملة لتوسيع التعاون الثنائي الجزائري الأوروبي[4].

---

(1)- commission européenne Mémo ; Bruxelles. Le 27 mars 2014 , sur le site web : http://europa.cn/rapid/press-relax Mémo-14-219 fr.htm

(2)-L'Algérie et L'UE signent un mémorandum d'entente dans le domaine de l'énergie, El Watan 7 Juillet 2013. Sur le site web :
http://www.algeria-watch –org/fr/article/pol/dzue/mémorandum entente.htm

(3)-Saidsmadi.dysfonctionnement.interna etblocage du partenaire, 10 mai 2009 sur le site web : http://www.algeria-watch –org/fr/article/pol/dzdossier.htm

(4)-Chérif Bennaceur, Partenariat entre l'Algérie et l'union européenne plus démocratisation consoliderait la cooperation. Alger (le soir), mardi 25 Février 2014 sur le site web :
www. le soir d'algerie.com/article/2014/02/25/article. phpp

– أصبحت الجزائر تساهم في حل بعض النزاعات والقضايا التي تشـــغل المجتمـــع الدولي وخاصة بعد خروجها من العزلة التي كانت مفروضة عليها[1].

– التقارب في وجهات النظر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي حول الوضع في منطقة الساحل، ونهج كلا الطرفين يلتقي من خلال بحثها في حل للأزمة في مالي، حيث صرّح السيد جيل دي كاركوف عقب اجتماع له مع الوزير المنتدب بالشؤون المغربية والافريقية السيد عبد القادر مسال وقال بأن الغرض من تقييم الوضع في منطقة الساحل خاصة فـــي مالي ودراسة كيفية حل هذه الأزم والتي على الحوار الدائم بين الطرفين بشأن القضـــايا السياسية بما في ذلك مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في منطقة الساحل.

حيث تؤكد الجزائر على موقفها من أجل التوصل إلى حل سلمي للأزمـــة، وأن هـــذا الحل يشمل الدعم والتوجيه لحكومة مالي في باماكو، من أجل الحفاظ على وحدة أراضي البلاد وسيادتها[2].

– كسب المفاوض الجزائري الخبرة والكفاءة في مجال المفاوضات.

– تشجيع الاستثمار داخل الجزائر ومنح امتيازات للمستثمرين الأجانب.

– إنعاش الاقتصاد الجزائري ومنح فرصة للمنتوجات الجزائرية من دخول الســـوق الدولية من خلال منطقة التبادل الحرّ.

– استفادة الجزائر من المساعدات المالية في مجال مكافحة الارهـــاب، المخـــدرات إعادة من خلال Meda2 وMeda1 تأهيل اقتصادها.

– تقارب الشعوب وذلك اعتمادا على الدعوة لحوار الثقافات، خاصـــة وأن البحـــر الأبيض المتوسط يجمع بين مختلف الثقافات والأديان.

---

[1]– هشام صاغور، **السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي اتجاه الجزائر**، الاسكندرية، مكتبة الوفـــاء القانونيـــة 2008، 1988، 2010، ص 260.

[2]- Convergence de vues entre l'Algérie et l'EU sur la situation au Sahel, Samedi 02 mai, sur le site web : http://cridem.org/cinfo?article=631656

– تتمثل أهمية هذا الاتفاق كذلك في التعاون في ميدان القضاء والشؤون الداخلية وهو البند الذي ينفرد به الاتفاق عن الاتفاقات المبرمة سابقا مع بقية الدول المتوسطية[1].

المطلب الثاني: مشاكل الشراكة الأوروبية الجزائرية

أكد وزير التجارة "عمارة بن يونس" أن اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي لم يحقق الأهداف المسطرة والمتعلقة أساساً بترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، واعتبر الوزير في حوار له مع مجلة برلمان الاتحاد الأوروبي "ذي برلمانت مغازين" أنه بعد قرابة 10 سنوات من دخول اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ، فإن هذا الاتفاق لم يأت بالنتيجة المتوقعة، وبحسب تقديرات الوزير فإن ثلاث وقائع ميزت التبادلات التجارية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي منذ دخول الاتفاق حيز التنفيذ في 2005.

ويتعلق الأمر بخلل هيكلي في الميزان التجاري خارج المحروقات لصالح الاتحاد الأوروبي، مع جذب ضعيف للاستثمارات الأوربية المباشرة، لاسيما تلك الموجهة نحو التصدير في القطاعات الصناعية وفروع الصناعة الغذائية، كما عززت دول الاتحاد الأوروبي منذ دخول الاتفاق حيز التنفيذ حصتها من الواردات في السوق الجزائرية بمعدل سنوي يقدر بنحو 52%، وهذا رغم المنافسة القوية لمنتجات باقي دول العالم.[2]

إن اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي كان مفيداً للطرف الأوروبي، والذي لم يلبي في المقابل طلب الجزائر بدعمها في إعادة تأهيل اقتصادها رغم وجود هذا الشرط في بنود الاتفاق، وكان مدير متابعة الاتفاقات التجارية والتعاون في وزارة التجارة "سعيد

---

[1]– شيخ هجيرة، **الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية**، يومي 23–24 نوفمبر 2014، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف.

[2]–**اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي لم يحقق النتائج المرجوة**، الأحد 23 نوفمبر 2014، متوفر على الرابط التالي: http :www.aps.dz/ar/economie/9848، بتاريخ:2016/02/10، على الساعة 14:00.

جلاب" أعلن قبل أسبوعين عن اجراء تقييم شامل لاتفاق الشراكة الموقع مع الاتحاد الأوروبي بعد اعتراف وزير التجارة "عمارة بن يونس" بفشله وحسب الديوان الوطني الجزائري للإحصاءات فإن 52% من واردات الجزائر الاجمالية والتي بلغت قيمتها 55 مليار دولار أمريكي في العام 2013 تأتي من دول الاتحاد، وفي الوقت ذاته قالت وزارة التجارة أنها حذّرت مرارا من أن اتفاق الشراكة هذا أدى إلى نتائج كارثية[1].

دعا الدكتور المختص في الاقتصاد " محمد حشماوي" إلى إعادة فتح النقاش حول بنود اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وذلك مراعاة للظروف الاقتصادية الراهنة في الجزائر مشيرا إلى أن نتائج الاتفاق بعد خمس سنوات من إمضائه لم يحقق نتائج ولم تكن مرضية، وأن الطرف الأوروبي قد اهتم ببعد واحد وهو البعد التجاري من الشراكة، وأن النتائج لصالحه أكثر منه للجزائر، ولا يكرس مبدأ الربح المشترك بين الطرفين، والسبب في ذلك أن الاتفاق تم بين طرفين غير متساويين ولا متكافئين، كما أكد على ضرورة تعديل بعض بنود الاتفاقية[2].

حسب تقديرات الجمارك فإن بنود دول الاتحاد الأوروبي صدرت من عام 2005 إلى عام 2011 نحو الجزائر سلعا وخدمات تقارب قيمتها 100 مليار دولار، بمعدل سنوي بلغ 20 مليار دولا، بينما لم تتعد الصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو السوق الأوروبية 05 مليار دولار خلال نفس الفترة، وهو التفكيك الذي ليس من شأنه خدمة الجزائر في الفترة الحالية.

---

[1]–هشام صاغور، **الشراكة مع الاتحاد الأوروبي تكلف الخزينة خسائر بـــ08 ملاييـــر دولار**، نشر في البلاد 2014/12/24، 19:05، متوفر على الرابط التالي http://www.elbilad.net/article/detail?id=27573

[2]– بدر الدين شاعة، **اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي لم تحقق النتائج المرجوة**، نشر في الأيام الجزائرية متوفر على الرابط التالي:http://www.djazairess.com/elayam/10649، بتاريخ: 2016/02/27، على الساعة 13:00.

قررت الجزائر إعادة النظر في قائمة السلع الاوروبية التي استفادت من المزايا الجمركية من خلال إلغاء المزايا التفضيلية عن 36 سلعة مستوردة من دول الاتحاد الأوروبي وذلك بعد الخسائر الجسيمة التي تكبّدتها خزينة الدولة، الناجمة عن تراجع عوائد الجباية الجمركية خلال الفترة الممتدة ما بين2005 و2009 والمقدرة بأكثر من 2.5 مليار دولار بعد أربعة سنوات من دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ[1].

أكد وزير المالية " كريم جودي" خلال مشاركته بمنتدى " كرانس مونتانا" بالعاصمة البلجيكية بروكسل أن حجم الاستثمارات الأوروبية حاليا لا تستجيب لطموحات الجزائر بعد خمس سنوات من تطبيق اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، لاسيما تلك الموجهة منها لترقية تنوع الاقتصاد والاستثمارات استجابة لما ينص عليه الاتفاق، من إقامة علاقة شاملة من شأنها أن تجسد من خلال تكثيف الاستثمارات الأوروبية المباشرة بالجزائر[2]، ومن بين السلبيات أيضا:

- الاختلاف والفرق الواسع في مستوى التنمية والقدرات التكنولوجية والتجارية والمالية في القوة التنافسية أي بين مجموعة مكونة من 25 دولة قوية، وعلى درجة عالية من التقدم وهي المجموعة الأوروبية واقتصاد واحد ما زال في طور النمو.
- الاختلاف الواسع في الثقل البشري والاقتصادي والسياسي، والاختلاف الواسع في مكانة كل طرف عند الآخر[3].

---

(1)– سلوى روابحية، **الجزائر تجمد المزايا الجمركية من أجل تقليص خسائرها مع الاتحاد الأوروبي**،2010/12/17، شر في الشعب، متوفر على الرابط التالي: http://www.djazairess.com/echaab/11540، بتاريخ:2016/03/01، على الساعة 15:00.

(2)– أ. سعيد، **المبلغ مرشح ليصل إلى 3.5 مليار دولار سنة2017: الجزائر تخسر 2.2 مليار دولار بين اتفاق الشراكة مع أوروبا**، 2010/04/09، نشر في البلاد، متوفر على الرابط التالي:
http://www.djazairess.com/elbilad/17910، بتاريخ:2016/03/01، على الساعة 15:00.

(3)– شيخ هجيرة، المرجع السابق.

– هذا الوضع اللامتكافئ بين الاقتصاد الجزائري والاقتصاد الأوروبي، يجعل الجزائر دائما في وضعية التبعية للدول الأوروبية، مما يفقدها اتخاذ القرارات التي تتناسب مع مصالحها وحماية سيادتها.

– التدخل في الشؤون الداخلية للجزائر تحت شعار قواعد الديمقراطية، وتم ذلك بفرض إصلاحات مقابل تقديم مساعدات.

– للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يتطلب الأمر أن تخضع المؤسسات للمعايير الدولية، وهو ما لا ينطبق على المؤسسات الجزائرية، حيث لم تقم بإعادة تأهيل مؤسساتها وجعلها تتجاوب مع المعايير الدولية، إذ توجد حوالي 2400 مؤسسة أي 90% لا تخضع للمعايير الدولية.

– حجم الخسائر التي يتكبدها الاقتصاد الجزائري نتيجة فتح الأسواق والغاء التعريفة الجمركية وهو ما ينتج عنه:

– ارتفاع نسبة البطالة الناتجة عن خصخصة الشركات وتسريح العمال[1].

– افلاس الشركات غير قادرة على المنافسة في القطاعين العام والخاص .

– ظهور الاختلالات في ميزان المدفوعات نتيجة ضعف الآلة الانتاجية، ومن ثمة انهيار قيمة الدينار الجزائري وبروز ظاهرة التضخم وما تحمله من آثار مدمرة على القوة الشرائية، وتدني المستوى المعيشي للطبقات الفقيرة [2].

---

[1]– هشام صاغور، مرجع سبق ذكره، ص270.

[2]– صالح خلاصي، الملتقى الدولي حول: آثار وانعكاسات اتفاق شراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأبعاد الاقتصادية للشراكة الأورو جزائرية بين الحاجة والتنمية والخوف من المنافسة، المنعقد خلال فترة 13–14 نوفمبر2006، الموافق لـ22–23 شوال 1427، ص09.

خلاصة:

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل يمكن أن نستخلص عدة نقاط:

- أن إتفاقية الشراكة الموقعة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي يحمل في طياته آثـــار تعود بالنفع على الإقتصاد الوطني والأخرى تنعكس سلبا على توازناته.
- أن نجاح اتفاق الشراكة الأوروجزائرية لا يقتصر على دخول السلع الجزائرية إلى السوق الأوروبية بل لابد على الجزائر إتخاذ العديد من السياسات والإجراءات المرافقـــة التي تساعد على خلق مناخ استثماري.
- أن الشراكة إتسمت بنقاط إيجابية وأخرى سلبية، حيث عملت على رفـــع مســـتوى الاقتصاد الجزائري ودعمه، كما أنها زادت من تقارب المنطقتين.
- كما أن الطرفين عمدا على فتح المزيد من الأسواق وهذا ما ساعد الجزائر علـــى تحسين جودة منتجاتها والبحث عن إنتاج منتجات جديدة خارج قطاع المحروقات.

وعليه فالجزائر قد استفادت من هذه الشراكة بالرغم من وجود عدة نقاط سلبية تمثـــل في:

*اللاتكافئية بين الطرفين حيث يمثل الاتحاد الأوروبي قوة متكاملة تعجز الجزائر عن منافستها.

*كما أن الشراكة كرست مبدأ التبعية حيث ارتبطت مختلف السياسات الجزائرية بمـــا تقره مختلف اتفاقيات الشراكة بين الطرفين.

الخاتمـــــــة

تعتبر الشراكة الأوروبية الجزائرية من بين أهم الشراكات الإقليمية حيث أنها تعـد وسيلة فعالة في تحقيق التوسع الخارجي كونها تتميز بجملة من الأهداف التي تصب في صالح الطرفين الجزائري والأوروبي، فإذا ما نظرنا إلى هذه الأهداف المعلنة من قيـام الشراكة الأوروجزائرية نجدها تتمثل في جعل منطقة البحر المتوسط منطقة حوار وسلام واستقرار وتوطيد الديمقراطية واحترام حقـوق الإنسـان وتنميـة المنطقـة اقتصـاديا واجتماعيا بشكل مستديم ومتوازن، ومكافحة الفقر وايجاد فرص أفضـل للتفـاهم بيـنم الثقافات باعتبار عناصر أساسية للشراكة.

لقد تميز إتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي والمبرم فـي إطـار البنـد الثنائي للشراكة الأورومتوسطية بالمنهج الكلّي، الذي طرح برامج عمـل مسّـت كـل الجوانب السياسية، الأمنية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية وتتمحور هذه البرامج حول ثلاث محاور أساسية:

ويهدف المحور السياسي والأمني إلى تكوين فضاء موحد للسلام والاستقرار وذلـك عبر سياسات التنسيق لمكافحة الحركات السياسية المتطرفة، واحترام حقـوق الإنسـان والتعددية وإقامة دولة القانون والحق لكل دولة في اختيار نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والقضائي والإلتزام بدعم سيادة القانون والحريات دون تمييز على أساس عرقي أوديني أو لغوي أو عقائدي، والإمتناع عن التدخل في الشـؤون الداخليـة والعمل على الحد من التسلح ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، والتأكيد على جعـل منطقة المتوسط منطقة للسلام والاستقرار.

ويهدف المحور الاقتصادي والمالي إلى إقامة منطقة للرفاهية الاقتصـادية مـن خـلال التنمية الاقتصادية والاجتماعية الدائمة والمتوازنة ومكافحة الفقر، واستحداث مشـروع واسع للتبادل الحر وفق مقتضيات بنود المنظمة العالمية للتجارة، واستكمال التدابير التي تقود إلى إنشاء منطقة للتبادل والتجارة الحرة وتنظيم نمو اقتصاد السوق في إطار متابعة برامج التقويم الهيكلي، وتحديث البنيات الاقتصادية والاجتماعية ومنح الأولوية لانعـاش

القطاع الخاص وتأهيل القطاع الصناعي وتكوين إطـــار مؤسســـاتي وقـــانوني حـــديث وبغرض إنجاح هذه التحديات والتخفيف من الإنعكاسات السلبية خلال المرحلة الانتقالية قرر الإتحاد الأوروبي منح مساعدات مالية في إطار برنامج مبدأ لتمويل المشاريع ذات الأولوية، والتي تتمثل أساسا في تسهيلات ودعم التقويم الهيكلي.

ويهدف المحور الاجتماعي والثقـــافي الإنســـاني إلـــى دعـــم الجوانـــب الإنســـانية والاجتماعية وتكثيف الحوار العلمي بين الثقافات واحترام تنوعها وما تحمله من عـــادات وتقاليد واحترام الأديان والطقوس الدينية ومكافحة كل الظواهر التي من شأنها تشـــتيت وتفريق الوحدة والتقارب مثل العنصرية والتعصب والإهتمام بالمجتمع المدني واشراكه في إدارة شؤون بلاده.

وقد استخلصنا النتائج التالية:

1.إن اللجوء إلى الشراكة يعتبر أمر ضروري وبالغ الأهمية باعتباره يندرج ضمن مساعي إدماج اقتصاديات دول المنطقة في الاقتصاد العالمي.

2.اهتمام الاتفاق وإعطاءه الأولوية القصوى للإصلاحات السياسية والاقتصادية في حين نجده قد أهمل قطاعات أخرى كالتربية والصحة ومكافحة الفقر والأمية.

3. انعدام ثقة المستثمرين الأجانب في الإطار التشريعي المنظم للاســـتثمار وكـــذا النظام السياسي نظرا لكثرة العراقيل البيروقراطية التي تنفر المستثمر مما جعل أغلـــب المستثمرين يتجهون إلى أوروبا الشرقية للاستثمار فيها.

4.عدم توازن التزامات الطرفين، بحيث نجد أن الجزائر التزمت بتحقيق نتائج تتمثل في تفكيك النظام الجمركي في حين أن الاتحاد الأوروبي التزم فقط بوعود غيـــر قابلـــة للتطبيق.

5.عدم قدرة الجزائر على جذب الإستثمارات الدولية سوى 0.6% منها، بالرغم من مرور 11 سنة من دخول الاتفاق حيز التنفيذ.

6.بالرغم من أن اتفاق الشراكة يعني الجميع دون استثناء إلا أنـــه لا يـــتم إشـــراك الأحزاب السياسية، الخبراء والمتخصصين.

وكتوصيات نقدم ما يلي:

1- ضرورة إثراء الإتفاق بمزيد من الدراسة والبحث خاصة في الجوانب المتعلقة بحرية تنقل السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأشخاص، لما لها من أهمية في تأهيل الاقتصاد الوطني، وبما يعين أيضا المسؤولين على إتخاذ القرارات المفيدة.

2- تعميق التعاون الاقتصادي والاجتماعي والعلمي، من أجل تخفيف معدلات تنمية أكبر لتضيف الفجوة ولما التحاق بركب الدول المتقدمة اقتصاديا إذا ما تم التخطيط والتنفيذ المحكم لذلك.

3- اتحاد المغرب العربي لمواجهة التحديات وأثار الشراكة والاندماج في الاقتصاد العالمي.

4- الإسراع في تأهيل المؤسسات الاقتصادية وكذا الموارد البشرية، لضمان تحقيق التنمية المنشودة.

5- تحسين البيئة الاستثمارية في الجزائر، تنظيما وتأهيلا ودعاية والقضاء على مختلف العراقيل التي تحول دون قدوم واستقرار الاستثمار الأجنبي المباشر وكذا الوطني المنتج في البلاد.

6- تعزيز التعاون والتبادل التجاري يجب أن يأخذ في الاعتبار المصالح المشتركة للدول والشعوب على حد سواء.

7- إشراك مختلف مكونات المجتمع للعمل على إنجاح الاتفاق لأنّ تداعيات الفشل تعود آثارها على الجميع.

الملاحق

الملحق:

مرسوم رئاسي رقم 05–159 مؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1426 هـ الموافق لـ 27 أبريل سنة2005، يتضمن التصديق على الاتفاق الأوروبي المتوسطي لتأسيس شراكة بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية من جهة، والمجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها من جهة أخرى الموقع بفالونسيا يوم 22 أبريل سنة 2002.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

I-باللـــغـــة العـــربيـــة:

أ- الكـــتـــــــب:

♦ عادل محمود الرشيد، **إدارة الشراكة بين القطاعين العام والخاص المفاهيم-النماذج-التطبيقات**، ط2، مصر منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2007

♦ ليث عبد الله لقهيوي، بلال محمود الوادي، **الشراكة بين مشـــاريع القطـــاعيين العـــام والخاص الإطار النظري والتطبيقي العملي**، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012.

♦ هشام صاغور ، **السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي إتجـــاه الجزائـــر**، الاســـكندرية مكتبة الوفاء القانونية 2008، 1988، 2010

♦ هناء عبيد، **السياسة الأوروبية اتجاه الشرق الأوسط**، مطابع الأهرام، مصر، 2002.

ب- المقـــــالات:

♦ بن حبيب عبد الرزاق، بومدين حوالف رحيمة، **الشراكة ودورها في جلب الاستثمارات الأجنبية**، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة بجامعة ســـعد دحلب البليدة يومي21-22 ماي2002، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2001-2002

♦ **داني روطريك، سوبرامانيات، التبعية للمؤسسات- ما ذا تعني وماذا لا تعني**، مجلـــة التمويل والتنمية، العدد 2،40 جوان2003.

♦ سمية عزيزة، **الشراكة الأوروجزائرية بين متطلبات الانفتـــاح الاقتصـــادي والتنميـــة المستقلة**، مجلة الباحث بسكرة، الجزائر، عدد 2011/09.

♦ شيخ هجيرة، **الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية**، يومي 23-24 نـــوفمبر 2014، كليـــة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف.

• عبد اللطيف بوروبي، **العلاقات الأوروبية، المغاربية بعد عام 2001: تعاون بلا شراكة**، جامعة قسنطينة، كلية العلوم السياسية، الجزائر، مجلة المستقبل العربي

• عياد عبد الحميد، **الشراكة الأورو جزائرية وأثرها على الاقتصاد الجزائري**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، العدد01، ديسمبر 2004.

• غراب رزيقة، السجار نادية، **محتوى الشراكة الأورو-جزائرية**، الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف

• فاطمة الزهراء حمادي، **الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي لا يبج أن تقتصر على الطاقة**، جريدة الفجر، العدد 2573، الأربعاء 29 أفريل2016.

• كمال رزيق، مسدور فارس، **الشراكة الجزائرية الأوروبي بين واقع الاقتصاد الجزائري والطموحات**، محاضرة قدمت في الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في التوسعية لاقتصاد الاتحاد الأوروبي، الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سعد دحلب، البليدة.

• محمد جمال الدين مصلوم، الملتقى العلمي الرؤى المستقبلية والشركات الدولية، المحور نحو استراتيجية مستقبلية عربية في إطار الشركات الدولية (دول الحوار) المنعقد بالخرطوم الفترة من 22-1939/03/24، 3-2013/2/5 كلية العلوم الاستراتيجية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

• محمد يوسفي، **عوامل تطور السياسة الأوروبية اتجاه البلدان المغاربية**، مجلة الإدارة عدد 22،2001.

• الندوة الدولية حول الاندماج العربي كآلية لتفعيل الشراكة الأورو عربية، جامعة فرحات عباس ، سطيف، أيام 8-9 ماي 2004.

ج- **الرســـــائـــــل**:

♦ أسماء بولحية، **الشراكة الأور-جزائرية من 1999-2014-الواقع والآفاق**، رسـالة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدوليـة، تخصـص علاقـات دولية، 2015.

♦ أوشن ليلى، **الشراكة الأجنبية والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، رسـالة ماجسـتير كلية الحقوق، مدرسة الدكتوراه للعلوم القانونية والسياسية، جامعة مولود معمري، تيـزي وزو، 2011.

♦ بن سونة العجال، **اتفاق الشراكة الأوروبية الجزائرية وآثاره على الاقتصاد الـوطني** مذكرة لنيل شهادة ماستر إدارة أعمال ، 2014/06/08.

♦ بن عزوز محمد، **الاقتصاد الجزائري وإشكالية الاندماج الاقتصادي الاقليمي في ظـل البحث عن البدائل المتاحة للفترة (1990-2007)**، اطروحة دكتـوراه، معهـد العلـوم الاقتصادية ، جامعة دالي ابراهيم ،2010.

♦ بوشارب أحمد، **تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل منطلق التبادل الحـر الأورو-متوسطي**، مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع إدارة أعمـال جامعة الجزائر، 2008.

♦ جبار ياسين، **الشراكة الأورو متوسطية الواقع والآفاق**، دراسة حالة الجزائر، مـذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تخطيط، جامعة الجزائر، 2007.

♦ حطاب فؤاد، **عقد الشراكة الأوروبي الجزائري**، دراسة تحليلية لنيل شهادة الماجسـتير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق بن عكنون، جامعة الجزائر، 2006.

♦ زايري بلقاسم، **الآثار الاقتصادية على الاقتصاد الجزائري لتكوين منطقة التبادل الحر ما بين الجزائر والاتحاد الأوروبي**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصـادية، جامعـة وهران، 2004/2003.

♦ عمورة جمال، **دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربيـــة الأور متوســـطية** أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فـــرع تحليـــل اقتصـــادي، جامعـــة الجزائـــر 2006/2005.

د- **<u>النصـــوص القـــانـــونيـــة</u>**:

❖ المرسوم الرئاسي رقم 05-159 المؤرخ في 2005/04/27 المنشور فـــي الجريـــدة الرسمية عدد 31 المؤرخة في 2005/04/30 المتضمن التصديق على الاتفاق الأوروبي المتوسطي لتأسيس شراكة بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطيـــة الشـــعبية مـــن جهـــة والمجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها من جهة أخرى الموقع بفالونسيا .

ه- **<u>المواقع الالكترونية</u>**:

* سعيد، **المبلغ مرشح ليصل إلـــى 3.5 مليـــار دولار ســـنة2017: الجزائـــر تخســـر 2.2 مليار دولار بين اتفاق الشراكة مع أوروبا**، 2010/04/09، نشر في البلاد، متوفر على الرابط التالي: http://www.djazairess.com/elbilad/17910 .

* **اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي لم يحقق النتائج المرجوة**، الأحد 23 نوفمبر 2014، متوفر على الرابط التالي:

http :www.aps.dz/ar/economie/9848.

* بدر الدين شاعة، **اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي لم تحقق النتـــائج المرجـــوة** نشر في الأيام الجزائرية متوفر على الرابط التالي:

* بشير مصطفى، **الشراكة الجزائرية الأوروبية**، الرؤى الغائية، نشر في الشروق 2009/06/17، متوفر على الرابط التالي:

http://www.ecnoroukonline.com/ara/articles/3811.html .

* سلوى روابحية، **الجزائر تجمد المزايا الجمركية من أجل تقليص خسائرها مع الاتحاد الأوروبي**،2010/12/17، شر في الشعب.

* منى لعموري، **اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي حقق نتائج إيجابية** نشر في المواطن 2014/10/21، متوفر على الرابط التالي:
http//elmouatane.com/?,P86 55
* موقع وزارة الخارجية: www.mae.dz
* هشام صاغور، **الشراكة مع الاتحاد الأوروبي تكلف الخزينة خسائر بـــ08 ملاييـــر دولار**، نشر في البلاد 2014/12/24، 19:05.
* http://www.djazairess.com/echaab/11540 .
* http://www.djazairess.com/elayam/10649.
* http://www.elbilad.net/article/detail?id=27573.

II- **باللـــغـــة الأجنبيـــة:**

♦ Abd el hak lamiri, la mise à niveau : enjeux et pratique des entreprises Algériennes, revue des science commerciales et de gestion, école supérieure de commerce d'Alger, N°02, Juillet 2003.
♦ Abd el hak lamiri, les, lants de redressement, contcepts et méthodes et conduits par les entreprises Algériennes, revue des sciences commerciales et de gestion, école supérieure de commerce d'Alger, N)03, AVR2004.
♦ Actualté l'algérie et un partenaire-clépour l'union europeéne, sur le dite web: www.liberte-algérie-com/actualite léalgerie-est-un partenaire- cle pour europeénne- 192085 print/1.
♦ Algerie/ Italie : la libye. Lénergie et le rest par Ghanna oukazi, mercredi 3 décembre 2014, sur le sit web : nttp://french.irib. ir/afrique- opinions item/350946. Alger.
♦ Bensidioune Isabelle, Agnées chevalier, Europe méditerranée, Le pari de l'ouverture Economica CEP II, Paris, 1996.
♦ Chérif Bennaceur, Partenariat entre l'Algérie et l'union européenne plus démocratisation consoliderait la cooperation. Alger (le soir), mardi 25 Février 2014 sur le site web :

♦ commission européenne Mémo ; Bruxelles. Le 27 mars 2014 , sur le site web : http://europa.cn/rapid/press-relax Mémo-14-219 fr.htm.
♦ Convergence de vues entre l'Algérie et l'EU sur la situation au Sahel, Samedi 02 mai, sur le site web : http://cridem.org/cinfo?article=631656.
♦ Décret présidentiel N°5-159 du Rabie El Aouel 1426 correspondant au 27 Avril 2005 portant ratification de l'accord euro-méditerranéen établissant une association entre la république Algérienne démocratique et populaire d'une part et la communauté européenne et ses états menbres d'autres part, signé à valence le 22 Avril 2002, ainsi pue ses années 1 à6, les protocole N°1à7 et l'acte final y afférents, g o N° 31, le 30 Avril 2005.

♦ Hamza hamouchene, Algérie l'approvisionnement de l'européen gaz Algérien est-ilplus important que les droites humains.3sep.sur le sit web :
♦ http://platform londonor/p-article/algérie
♦ http://www.algeria-watchorg/fr/article/pol/dzue/mémorandum entente.htm.
♦ Jeans-Louis reffers, la méditerranée aux portes de l'an 2000, Paris, 1997.

♦ L'Algérie et L'UE signent un mémorandum d'entente dans le domaine de l'énergie, El Watan 7 Juillet 2013. Sur le site web :
♦ M.boukella et (Y) ben Abdelhak, ''**le processus de barcelone question problématique question**, Edition dar el Houda, 2004.
♦ Ministère des finances, accord d'association avec l'union européenne, « contenu & impact», les impacts prévisible de l'accord d'association avec l'UE sur le budget de l'état et le niveau de la protection tarifaire en Algérie, 2005, pp(14 et 26).
♦ www. le soir d'algerie.com/article/2014/02/25/article. phpp .

الفهـــرس

	العنـــــوان	الصفحـــة
	كلمة شكر	
	الإهداءات	
	مقدمة	أ/د
الفصل الأول	**الملامح العامة لاتفاق الشراكة الأوروبية الجزائرية**	
	تمهيد.....	6
المبحث الأول	**المفـــاهيم العامـــة حـــول الشـــراكة والاتحـــاد الأوروبي**.....	7
المطلب الأول	الشراكة.....	7
الفرع الأول	مفهوم الشراكة.....	7
الفرع الثاني	خصائص وأنواع الشراكة.....	10
الفرع الثالث	مزايا وسلبيات الشراكة.....	12
المطلب الثاني	نبذة عن الاتحاد الأوروبي.....	14
الفرع الأول	نشأة وتطور الاتحاد الأوروبي.....	14
الفرع الثاني	واقع الاتحاد الأوروبي من التوجه نحو المنطقة المغاربية..	15
المبحث الثاني	اتفاق الشراكة الأوروبية الجزائرية.....	18
المطلب الأول	المسار التاريخي لتوقيع اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.....	19
الفرع الأول	مراحل تطور العلاقات الأوروبية الجزائرية.....	20
الفرع الثاني	عملية ابرام اتفاق الشراكة الأورو جزائرية.....	24
المطلب الثاني	اتفاق شراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي الدوافع والمحتوى.....	26
الفرع الأول	دوافع الشراكة الأوروبية الجزائرية.....	26
الفرع الثاني	محتوى اتفاق الشراكة الأوروبية الجزائرية.....	29

الفصل الثاني	**واقع الشراكة الأوروبية الجزائرية**	
	تمهيد.....	34
المبحث الأول	**آثار اتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائريـــة والإجـــراءات المرافقة لنجاحها**.....	35
المطلب الأول	آثار اتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية.....	35
الفرع الأول	أثرها على القطاع الصناعي.....	35
الفرع الثاني	أثرها على القطاع الزراعي.....	36
الفرع الثالث	أثرها على المالية العمومية.....	37
الفرع الرابع	أثرها على التجارة الخارجية والميزان التجاري.....	40
الفرع الخامس	أثرها على الإدخار، الاستثمار وميزان المدفوعات.....	42
المطلب الثاني	الاجراءات المرافقة لنجاح اتفاقيـــة الشـــراكة الأوروبيـــة الجزائرية.....	44
الفرع الأول	إعادة التأهيل الصناعي.....	44
الفرع الثاني	توسيع نطاق الحكم الراشد.....	46
الفرع الثالث	ضرورة الحصول على المزيد من الإعانات المالية.....	47
الفرع الرابع	ضرورة استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.....	47
المبحث الثاني	**تقييم الشراكة الأوروبية الجزائرية**.....	49
المطلب الأول	ايجابيات الشراكة الأوروبية الجزائرية.....	49
المطلب الثاني	مشاكل الشراكة الأوروبية الجزائرية.....	54
	خلاصة.....	58
خـــاتـــمـــــة	.....	60
الملاحـــــــق		
قائمة المراجع		
فهرس المحتويات		